Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 4 | Page 286 – 323 |2026 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

The impact of adherence to governance principles on the financial performance efficiency of Yemeni Islamic banks according to the SCAMELS model (a field and applied study)

Ali Ahmed Ali Al-Ghuthify [1,*], Ibrahim Abdulqudos Ahmed Mofadel [1]
[1] Department of Accounting, Faculty of Commerce and Economics - Sana'a University, Sana'a, Yemen.
***Corresponding author:** *ali.alghothify@gmail.com & ibmofadhel@gnail.com*

Keywords

1. corporate governance
2. Scamels Model
3. Yemeni Islamic Banks
4. financial performance

Abstract:

The study aimed to examine the impact of compliance with corporate governance principles on the efficiency of financial performance in Yemeni Islamic banks, according to the SCAMELS model.

The research focused on six key governance principles: the existence of an effective and binding governance framework, shareholders' rights and equitable treatment, the role of regulatory bodies and investors, disclosure and transparency, sustainability and resilience, and the responsibilities of the board of directors — and analyzed the effect of each on financial performance efficiency.

Subsequently, the SCAMELS model was applied, which is based on seven main dimensions: Capital Adequacy, Asset Quality, Management Efficiency, Earnings, Liquidity, Sensitivity to Market Risk, and Shari'ah Compliance, to measure the financial performance of these banks.

The descriptive–analytical method was employed, and a field study was conducted using a structured questionnaire as the main data collection tool. The study population included employees of Yemeni Islamic banks, specialized staff from the Central Bank of Yemen, and external auditors, with a sample of 275 specialists representing various administrative and supervisory levels. Data were analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). The results revealed a strong positive effect of compliance with governance principles on the financial performance efficiency of Yemeni Islamic banks according to the SCAMELS model. Furthermore, all six governance dimensions significantly contributed to enhancing financial performance, although the degree of their impact varied. The SCAMELS model was also applied to the average performance of Yemeni Islamic banks for the years 2020–2023, showing strong capital adequacy and liquidity, low market risk sensitivity (strong rating), and moderate management efficiency and profitability due to the prevailing economic conditions, along with weak Shariah compliance attributed to insufficient Shariah-related disclosure and transparency.The study recommends adopting the SCAMELS model as a national supervisory benchmark and updating banks' governance manuals in line with the latest G20/OECD Principles (2023) to align with modern developments in disclosure, sustainability, and risk management.

Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 4| Page 287 – 323 | 2026 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

أثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية وفقًا لنموذج " SCAMELS(دراسة ميدانية وتطبيقية)

علي أحمد علي الغذيفي [1]*، إبراهيم عبدالقدوس أحمد مفضل [1]
[1] قسم المحاسبة، كلية التجارة والاقتصاد - جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.
*المؤلف: ali.alghothify@gmail.com & ibmofadhel@gnail.com

الكلمات المفتاحية

1. مبادئ الحوكمة
2. نموذج SCAMELS
3. البنوك الإسلامية اليمنية
4. كفاءة الأداء المالي

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على كفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية، وفقًا لنموذج SCAMELS. وركزت الدراسة على المبادئ الستة للحوكمة ومدى تأثير كل منها على كفاءة الأداء المالي، ثم تطبيق النموذج SCAMELS لقياس أدائها المالي.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، أُجريت دراسة ميدانية باستخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، واشتمل مجتمع الدراسة المتخصصين في البنوك الإسلامية اليمنية، واعتمدت على عينة مكونة من 275 متخصصًا من مختلف المستويات الإدارية والرقابية. وحُللت البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي قوي للالتزام بمبادئ الحوكمة في تحسين كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية وفقًا لنموذج SCAMELS. كما أكدت النتائج أن جميع أبعاد مبادئ الحوكمة تسهم بشكل دال في رفع مستوى الأداء المالي، وإن تباينت درجة تأثيرها. كما طُبق نموذج SCAMELS على متوسط قطاع البنوك الإسلامية اليمنية للأعوام (2020–2023)، وأظهرت النتائج متانة رأسمالية وسيولة مرتفعة، وحساسية منخفضة لمخاطر السوق (تصنيف قوي)، مقابل كفاءة إدارة وربحية متوسطة تعودان إلى الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد، مع ضعف ملحوظ في السلامة الشرعية يُعزى إلى قصور في الإفصاح والشفافية الشرعية. وأوصت الدراسة باعتماد نموذج SCAMELS إطارًا معياريًا وطنيًا، وتحديث البنوك أدلة الحوكمة لديها بما يتوافق مع أحدث إصدار لمبادئ G20/OECD لعام 2023، وبما ينسجم مع المتغيرات الحديثة في الإفصاح، وإدارة المخاطر، والاستدامة.

المقدمة:

يُعد الأداء المالي أحد الركائز الجوهرية في المؤسسات المالية، إذ يعكس قدرتها على استخدام مواردها بكفاءة لتحقيق أهدافها وتعظيم قيمتها السوقية. يُعرّف الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC, 2017) الأداء المالي أنه المخرجات المالية التي تعكس قدرة المؤسسة على خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل، ضمن إطار متكامل يجمع بين المعلومات المالية وغير المالية، ويعزز الشفافية والمساءلة والاستدامة.(IFAC, 2017:3)

ويُعرف الأداء المالي، وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD, 2023) ، أنه مدى كفاءة استخدام الموارد المالية وفعاليته؛ لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة وتعزيز جودة الإدارة المالية العامة(OECD, 2023:14-16) .

ويتطلب تحقيق الأداء المالي الأمثل الاعتماد على أدوات تحليل دقيقة ومؤشرات مالية متعددة مثل: الربحية والسيولة وكفاية رأس المال، بما يمكّن الإدارة من اتخاذ قرارات استراتيجية قائمة على بيانات موثوقة (القحطاني والشهري، 2022: 100).

تزداد أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية نظرًا لخصوصيتها التشغيلية وارتباطها بأحكام الشريعة الإسلامية، مما يفرض الحاجة إلى نماذج تقييم أكثر شمولًا تراعي هذه الخصوصية، ويُعد نموذج CAMELSأحد أهم النماذج الرقابية العالمية لتقييم كفاءة البنوك واستقرارها المالي، حيث يقيس الأداء عبر ستة أبعاد رئيسة تشمل كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة، والحساسية لمخاطر السوق. إلا أن خصوصية العمل المصرفي الإسلامي أدت إلى تطوير النموذج بإضافة البعد السابع "السلامة الشرعية" ليصبح نموذج SCAMELS، الذي يُمكّن من تقييم مدى التزام البنوك بأحكام الشريعة الإسلامية وضمان مشروعية معاملاتها، وهو ما يعزز ثقة المتعاملين ويميز البنوك الإسلامية عن غيرها.(AAOIFI, 2022)

تُعرَّف كفاءة الأداء المالي أنها قدرة البنك على توظيف موارده وهيكله الرأسمالي وسياساته التشغيلية بما يحقق نتائج مستقرة ومتوازنة عند مستوى مقبول من المخاطر (أبو سيف، 2021: 88). وتمثل مؤشرات SCAMELSإطارًا قياسيًا لترجمة هذه الكفاءة إلى مؤشرات كمية ونوعية، إذ تُقاس من خلال سبعة أبعاد رئيسة هي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق، والسلامة الشرعية في حالة البنوك الإسلامية.

ويُعد الالتزام بمبادئ الحوكمة —كوجود إطار مؤسسي فعّال، وحماية حقوق المساهمين، وتعزيز الإفصاح والشفافية والاستدامة، وتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة، وتفعيل دور الجهات الرقابية والمستثمرين — من العوامل الجوهرية التي يُتوقع أن تُحسّن أداء هذه المؤشرات وتُعزّز كفاءة الأداء المالي الكلي للمؤسسة المصرفية.

ويمثل نموذج SCAMELSإطارًا متكاملًا لتقييم الأداء المالي والرقابي في البنوك الإسلامية، حيث يُسهم في الكشف المبكر عن المخاطر، وتحسين إدارة رأس المال، وتعزيز فعالية الحوكمة المؤسسية. وتُعد الحوكمة في هذا السياق إحدى أهم أدوات الإصلاح المؤسسي والمالي، لما لها من دور في ترسيخ الشفافية والمساءلة وحماية حقوق جميع أصحاب المصلحة، وهو ما أكدته منظمات دولية مثل منظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية (OECD, 2015) وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) التي ربطت بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتحسين كفاءة الأداء المالي في المؤسسات المصرفية الإسلامية.

الدراسات السابقة

سيتم استعراض عدة دراسات سابقة عربية وأجنبية:

أولًا: دراسات باللغة العربية:

1. **دراسة القحطاني الشهري (2022) بعنوان "أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين كفاءة مؤشرات الأداء المالي في البنك الأهلي السعودي"**

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية على كفاءة مؤشرات الأداء المالي للبنك الأهلي السعودي، من خلال دراسة متغيرات حجم مجلس الإدارة، وعدد الأعضاء التنفيذيين، وعدد الاجتماعات، وعدد لجان المراجعة، واعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، ووُزعت استبانة على 111 موظفًا من موظفي البنك الأهلي.

توصلت النتائج إلى وجود أثر معنوي موجب لتطبيق الحوكمة على تحسين كفاءة الأداء المالي، كما أظهرت أن كثرة الاجتماعات واستقلالية أعضاء المجلس تسهم في رفع مستوى الكفاءة والشفافية.

2. **دراسة عبد الجبار والمطيري (2022) بعنوان "الحوكمة ودورها في تعزيز الأداء المالي للبنوك الإسلامية – دراسة على البنوك الكويتية".**

هدفت إلى تحليل العلاقة بين مبادئ الحوكمة والأداء المالي في البنوك الإسلامية الكويتية، واعتمدت على مؤشرات الحوكمة كالإفصاح والشفافية والرقابة. أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي للحوكمة في تحسين الأداء المالي، وأوصت بتعزيز استقلالية مجالس الإدارة وتفعيل دور لجان المراجعة.

3. **دراسة (الزنايدي والنويران، 2021) بعنوان "أثر الالتزام بمبادئ الحوكمة المؤسسية على كفاءة البنوك الإسلامية الأردنية – دراسة ميدانية".**

هدفت إلى قياس أثر التزام البنوك الإسلامية الأردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية على كفاءتها التشغيلية والإدارية، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت البيانات من خلال 200 استبانة وُزّعت على موظفي أربعة بنوك إسلامية أردنية هي: (البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي، بنك صفوة، ومصرف الراجحي)، وتوصلت النتائج إلى التزام مرتفع بمبادئ الحوكمة من حيث حماية حقوق المساهمين والشفافية والإفصاح والمسؤولية الإدارية، ووجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة وكفاءة أداء البنوك.

4. **دراسة هرامزة وخليل (2021) بعنوان «تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام مؤشرات نموذج CAMELS – دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي السعودي.**

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لمصرف الراجحي السعودي باستخدام نموذج CAMELS للفترة (2015–2019)، أظهرت النتائج أن المصرف حقق أداءً قويًا في مؤشري كفاية رأس المال والربحية، مع حاجة إلى تحسين في السيولة والحساسية لمخاطر السوق، وأوصت الدراسة بتعزيز التنويع الاستثماري وتطوير سياسات إدارة المخاطر للحفاظ على كفاءة الأداء المصرفي.

5. دراسة (بلقصور والعمراوي، 2021) بعنوان "تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نموذج CAMELS".

هدفت إلى تقييم أداء المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام نموذج CAMELS لتحديد نقاط القوة والضعف وتعزيز التنافسية. استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وجُمعت البيانات من خلال القوائم المالية لـ 18 مصرفًا إسلاميًا خلال الفترة (2010–2016)، وتوصلت النتائج إلى ملاءمة نموذج CAMELS لتقييم أداء البنوك الإسلامية وقدرته على تفسير العوامل المؤثرة في ربحيتها.

6. دراسة (عواد وعبد الله، 2021) بعنوان "أثر مؤشرات CAMELS على تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية – دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية".

هدفت إلى قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام مؤشرات CAMELS خلال الفترة (2016–2020)، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي على جميع البنوك الإسلامية الأردنية، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة قوية بين مؤشرات CAMELS والأداء المالي، وأوصت بضرورة دمج البعد الشرعي ضمن مؤشرات التقييم المالي لتعزيز شمولية النموذج وملاءمته للبنوك الإسلامية.

7. دراسة الخلايلة (2020) بعنوان "أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الأداء المالي للبنوك الأردنية"

هدفت الدراسة إلى قياس مدى التزام البنوك الأردنية بمبادئ الحوكمة المصرفية وأثر ذلك على الأداء المالي، من خلال تحليل بيانات عدد من البنوك المدرجة في سوق عمّان المالي للفترة (2015–2019). أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين تطبيق الحوكمة، خاصة في تكوين مجلس الإدارة واستقلالية اللجان، وبين مؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الأصول وحقوق الملكية، وأوصت الدراسة بتعزيز الإفصاح والرقابة وتحديث اللوائح بما يتوافق مع معايير بازل ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

8. دراسة (السالمي والخليفي، 2020) بعنوان "تقييم أداء البنوك الإسلامية باستخدام CAMELS – حالة سلطنة عمان".

هدفت إلى اختبار مدى كفاءة نموذج CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية العُمانية، وشملت ثلاثة بنوك إسلامية في سلطنة عمان. استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت النتائج إلى أن النموذج لا يغطي جميع الأبعاد الخاصة بطبيعة عمل البنوك الإسلامية، خاصة الجوانب الشرعية، وأوصت الدراسة باعتماد نموذج SCAMELS كأداة أكثر شمولًا وملاءمة لتقييم الأداء المصرفي الإسلامي.

9. دراسة بوجنانه وبلعروق(2020) بعنوان" دور نموذج CAMELS في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الجزائرية"

هدفت الدراسة إلى توظيف مؤشرات نموذج CAMELS لتقييم الأداء المالي لعدد من المصارف التجارية الجزائرية خلال الفترة (2014–2018)، من خلال تحليل مكونات النموذج الستة: كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة، والحساسية لمخاطر السوق.

اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت النتائج إلى أن النموذج يوفر أداة موضوعية للتقييم المصرفي تسهم في الكشف المبكر عن نقاط

الضعف التشغيلية وتدعم الرقابة الوقائية. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد نموذج CAMELS من قبل بنك الجزائر كأداة معيارية لتصنيف المصارف من حيث الملاءة والسلامة المالية.

10. دراسة (موجب وبوكفة، 2020) بعنوان "أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية".

هدفت إلى بيان أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في ظل الأزمات المالية والاقتصادية. استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على تحليل القوائم المالية لبنك الخليج الجزائر كدراسة حالة. وتوصلت النتائج إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية عامةً، وللبنك محل الدراسة خاصةً.

11. دراسة عبد الرحمن (2019) بعنوان "أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية – دراسة ميدانية على المصارف السودانية"

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق مبادئ الحوكمة (الشفافية، المساءلة، العدالة، المسؤولية) على تحسين مؤشرات الأداء المالي في المصارف الإسلامية السودانية، من خلال العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

شملت العينة (85) موظفًا من المستويات الإدارية العليا والمتوسطة في المصارف الإسلامية العاملة بالسودان.

وتوصلت النتائج إلى علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتحسن الأداء المالي، مؤكدة أن تعزيز الإفصاح المالي والرقابة الشرعية يسهم في تحقيق أداء مالي مستدام

12. دراسة (الوابل، 2019) بعنوان "أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على كفاءة أداء المصارف في المملكة العربية السعودية"

هدفت إلى تحليل أثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على كفاءة أداء المصارف السعودية. استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت البيانات من خلال استبانة شملت 162 موظفًا في ستة مصارف سعودية، إضافة إلى بيانات فعلية من القوائم المالية. وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية طردية ومعنوية بين مستوى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة وكفاءة الأداء المصرفي

ثانيًا: الدراسات باللغة الإنجليزية:

13. دراسة (Sarfraz & Rizwan, 2024 بعنوان " Evaluating the Performance of Selected Banks Using the CAMELS Model" (تقييم أداء البنوك المختارة باستخدام نموذج CAMELS).

هدفت إلى مقارنة أداء البنوك العامة والخاصة في الهند باستخدام نموذج CAMELS خلال الفترة (2017–2022)، اعتمدت على تحليل البيانات المالية لأربعة بنوك مختارة، وتوصلت النتائج إلى تفوق البنوك الخاصة في معظم مؤشرات CAMELS، مما يؤكد أهمية الحوكمة والإدارة الاستراتيجية في تحسين الأداء المالي.

14.دراسة (Berrani & Hacimi، 2021) بعنوان " The Role of Corporate Governance in Improving the Banks' Financial Performance: Empirical Evidence from Listed Banks in the Saudi Market" (دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للبنوك – دليل تجريبي من البنوك التجارية المسجلة في السوق السعودي).

هدفت إلى تحديد العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي لعينة من 10 بنوك سعودية مدرجة خلال الفترة (2008–2019). استخدمت المنهج الوصفي التحليلي مع أسلوب Panel Data لتحليل البيانات الفعلية. وتوصلت النتائج إلى أن لحوكمة الشركات أثرًا معنويًا في تحسين الأداء المالي من خلال أبعادها المتمثلة في حجم مجلس الإدارة، وتكوينه، وعدد اجتماعاته، ولجنة المراجعة واجتماعاتها

15. دراسة (Rostami، 2015) بعنوان " CAMELS Analysis in Banking Industry" (تحليل CAMELS في الصناعة المصرفية).

هدفت إلى تحليل مؤشرات نموذج CAMELS من التقارير السنوية لأحد البنوك الإيرانية ومقارنتها بنموذج آخر لتقييم الأداء. استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على بيانات فعلية من القوائم المالية لـ 16 بنكًا إيرانيًا. وتوصلت النتائج إلى أن نموذج CAMELS يُعد أداة دقيقة وفعّالة في تقييم أداء البنوك والتنبؤ بالمخاطر المستقبلية، إذ يساعد في تحديد نقاط القوة والضعف لتحسين الأداء المصرفي.

16.دراسة (Abdul Rahman & Rozzani، 2013) بعنوان " CAMELS and Performance Evaluation of Banks in Malaysia – Conventional versus Islamic" (نموذج CAMELS وتقييم أداء البنوك في ماليزيا – التقليدية مقابل الإسلامية).

هدفت إلى تقييم ومقارنة أداء البنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا خلال الفترة (2008–2011) باستخدام نموذج CAMELS. استخدمت منهج دراسة الحالة الشاملة بالاعتماد على البيانات المالية لـ19 بنكًا تقليديًا و16 بنكًا إسلاميًا. وتوصلت النتائج إلى وجود تشابه في الأداء المالي بين البنوك الإسلامية والتقليدية رغم اختلاف طبيعة أنشطتها

أوجه التشابه والاختلاف وما يميز الدراسة الحالية

تناولت الدراسات السابقة موضوع الحوكمة والأداء المالي في البنوك من زوايا متعددة؛ إذ ركّزت بعض الدراسات العربية (القحطاني والشهري، 2022؛ عبد الرحمن، 2019؛ عواد، 2021؛ الزنايدي والنويران، 2021؛ عبد الجبار والمطيري، 2022) على تحليل أثر مبادئ الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي باستخدام أدوات تحليلية أو استبانات ميدانية، دون توظيف نموذج شامل لقياس الأداء المالي.

في المقابل، استخدمت دراسات أخرى (هرامزة وخليل، 2021؛ بلقصور والعمراوي، 2021؛ بوجنانه وبلعروق، 2020) نموذج CAMELS لتقييم الكفاءة والاستقرار المالي، لكنها لم تربط النموذج بمبادئ الحوكمة أو بالبعد الشرعي، بينما اعتمدت بعض الدراسات (الخلايلة، 2020؛ موجب وبوكفة، 2020؛ السالمي والخليفي، 2020) على مؤشرات مالية تقليدية مثل نسب الربحية والسيولة والعائد على

الأصول دون استخدام CAMELS أو SCAMELS.

أما الدراسات الأجنبية مثل Sarfraz & Rizwan (2024)و Berrani & Hacimi (2021) و Abdul Rahman & Rozzani (2013) و Rostami (2015) فقد طبّقت نموذج CAMELSعلى بنوك تقليدية أو مختلطة في بيئات غير إسلامية، دون مراعاة البعد الشرعي الذي يميز البنوك الإسلامية.

وتتشابه الدراسة الحالية مع تلك الدراسات في اعتمادها المنهج الوصفي التحليلي واستخدام البيانات المالية والاستبانات لقياس العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي، لكنها تختلف عنها من حيث البيئة والمنهج والمتغيرات؛ إذ تُعد الأولى التي تطبّق نموذج SCAMELSفي البيئة المصرفية اليمنية، مضيفةً بُعد السلامة الشرعية الذي لم تتناوله الدراسات السابقة. كما جمعت بين الجانب الميداني والتطبيقي، وشملت البنوك الإسلامية ومكاتب المراجعة والجهات الرقابية، بينما اقتصرت أغلب الدراسات السابقة على البنوك فقط أو على أحد الجانبين دون الآخر.

وبذلك تمثل هذه الدراسة إضافة علمية ومنهجية تتمثل في سد الفجوة البحثية من خلال الدمج بين مبادئ الحوكمة وكفاءة الأداء المالي وفق نموذج SCAMELS، لتقديم إطار شامل لتقييم الأداء المالي والشرعي في البنوك الإسلامية اليمنية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يتعرّض أداء البنوك الإسلامية اليمنية لجملةٍ من المخاطر التي ينعكس أثرها مباشرةً على كفاءتها المالية، من أبرزها: مخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر السوق (سعر العائد وتقلبات أسعار الصرف)، إضافةً إلى مخاطر التشغيل ومخاطر عدم الالتزام الشرعي. وتشير الأدلة التطبيقية إلى استمرار قصور كفاءة توظيف الموارد وتعظيم العائد، وهو ما يتجلى في تراجع مؤشرات الربحية مثل العائد على الأصول وحقوق الملكية، وضعف كفاءة التوظيف والسيولة (الجابري، 2015: 8–15).

ولحماية السلامة المالية للقطاع المصرفي وتعزيز دوره التنموي، تبنّى البنك المركزي اليمني حزمة من التعليمات الرقابية المنظمة لإدارة المخاطر وكفاية رأس المال والسيولة والتركزات والحوكمة (مثل: المنشورين الدوريين رقم 10 و2 لسنة 1997، ورقم 4 لسنة 1999، ورقم 5 لسنة 2009، ودليل حوكمة البنوك رقم 3 لسنة 2013).

ويعكس نموذج SCAMELS هذه المتطلبات عبر إطار رقابي شامل يقيس كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وكفاءة الإدارة، والربحية، والسيولة، والحساسية لمخاطر السوق، مضافًا إليه بُعد السلامة الشرعية الذي يلائم خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، بما يتيح التصنيف والكشف المبكر عن الانحرافات والمخاطر.

ورغم الجهود التنظيمية المتقدمة التي بذلها البنك المركزي اليمني في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر، إلا أن الأدبيات المحلية ما تزال تفتقر إلى دراسات تطبيقية تختبر العلاقة التجريبية بين مبادئ الحوكمة ومؤشرات الأداء المالي وفق نموذج SCAMELS في البنوك الإسلامية اليمنية، مما يبرز فجوة بحثية تستدعي التحليل والاختبار.

وبناءً على ذلك، تتمثل مشكلة الدراسة في تحليل وقياس أثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على كفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية، وفق نموذج SCAMELSالذي يجمع بين الأبعاد المالية والشرعية والحوكمية، بما ينسجم مع خصوصية البيئة اليمنية ومتطلبات الرقابة المصرفية الحديثة.

وبناءً على ما سبق، تتجسّد مشكلة الدراسة الرئيسة في التساؤل الآتي:

ما أثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية وفقًا لنموذج SCAMELS؟

ومن التساؤل الرئيس تتفرّع التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما أثر وجود إطار فعّال وملزم للحوكمة على كفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية؟
2. ما أثر الالتزام بمبدأ حقوق المساهمين ومعاملتهم المتكافئة على كفاءة الأداء المالي؟
3. ما أثر الالتزام بمبدأ الاستدامة والمرونة على كفاءة الأداء المالي؟
4. ما أثر الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية على كفاءة الأداء المالي؟
5. ما أثر الالتزام بمبدأ مسؤوليات مجالس الإدارة على كفاءة الأداء المالي؟
6. ما أثر التزام الهيئات الرقابية والمستثمرين المؤسسيين بمسؤولياتهم على كفاءة الأداء المالي؟
7. ما مدى ملائمة نموذج SCAMELS في قياس كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية؟

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في معرفة أثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على كفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية وفقًا لنموذج SCAMELS، ومن الهدف الرئيس تتفرّع الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على أثر وجود إطار فعّال وملزم للحوكمة على كفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية.
2. معرفة تأثير الالتزام بمبدأ حقوق المساهمين والمساواة في معاملتهم على كفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية.
3. معرفة أثر الالتزام بمبدأ الاستدامة والمرونة على كفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية.
4. دراسة أثر الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية على كفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية.
5. تحديد أثر الالتزام بمبدأ مجالس الإدارة ومسؤولياتها الرقابية والإشرافية في تعزيز كفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية.
6. تقييم أثر التزام الهيئات الرقابية والمستثمرين المؤسسيين بدورهم في تحسين كفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية.
7. تحليل مدى ملائمة تطبيق نموذج SCAMELS في قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية واختبار قابليته للتطبيق.

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية: تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من سعيها إلى تعميق الفهم النظري والعملي للعلاقة بين مبادئ الحوكمة وكفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية. وتكمن الأهمية النظرية للدراسة في:

- تُسهم في إثراء الأدبيات المحاسبية والمصرفية من خلال التركيز على مفهوم كفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية بوصفه مؤشرًا رئيسيًا للاستقرار المالي والتشغيلي.

- تعتمد على نموذج SCAMELS كأداة تحليلية متقدمة لتقييم الأداء المالي والرقابي، مما يُضيف منظورًا علميًا حديثًا إلى البحوث السابقة في مجال الصيرفة الإسلامية.
- تُبرز العلاقة التفاعلية بين الالتزام بمبادئ الحوكمة ونموذج SCAMELS، بما يعزز الفهم المتكامل للحوكمة من منظور شامل يجمع بين الجوانب المالية والإدارية والشرعية.
- تُمهد لبناء إطار معرفي يمكن الاعتماد عليه في الدراسات المستقبلية لتفسير وتحليل تأثير الحوكمة على الأداء المالي في المؤسسات المالية الإسلامية.

الأهمية العملية:

تتجلى الأهمية العملية للدراسة من خلال مساهمتها في تقديم أدوات تقييم ومؤشرات قابلة للتطبيق فعليًا في البيئة المصرفية اليمنية، وذلك من خلال:

1. تشخيص الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية باستخدام مؤشرات نموذج SCAMELS لتحديد مواطن القوة والضعف في كفاءتها المالية.
2. تزويد إدارات البنوك والمستثمرين بأداة تحليلية متقدمة لتقييم الأداء المالي العام والفروع وتحليل الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية والقرارات الاستثمارية الدقيقة.
3. تمكين البنك المركزي اليمني والجهات الرقابية من استخدام نموذج رقابي شامل يجمع بين البعدين المالي والشرعي، أفقيًا (بين البنوك) ورأسيًا (على مستوى المؤشرات)، لتعزيز كفاءة الرقابة المصرفية واستقرار القطاع المالي.
4. دعم عمل المحاسبين والمدققين الداخليين والخارجيين من خلال توفير إطار منهجي لتخطيط الفحص المالي والكشف عن أوجه القصور في الأداء المالي للبنوك الإسلامية.
5. توفير أساس تطبيقي يمكن الاستناد إليه في تطوير السياسات الرقابية وأدوات تقييم كفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية.

فرضيات الدراسة

على ضوء ما طُرح من تساؤلات، ووفقًا لمشكلة الدراسة التي تسعى إلى تحليل أثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية، **تم اشتقاق الفرضية الرئيسة الآتية:**

لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لتطبيق مبادئ الحوكمة على كفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية وفقًا لنموذج SCAMELS، ومن هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:

1. لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لوجود إطار فعّال وملزم للحوكمة على كفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية وفقًا لنموذجSCAMELS .
2. لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للالتزام بمبدأ حقوق المساهمين ومعاملتهم المتكافئة على كفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية وفقًا لنموذج SCAMELS.
3. لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للالتزام بمبدأ الاستدامة والمرونة على كفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية وفقًا لنموذج SCAMELS.
4. لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية على

كفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية وفقًا لنموذج SCAMELS.

5. لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لالتزام مجالس الإدارة بمسؤولياتها الرقابية والإشرافية على كفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية وفقًا لنموذج SCAMELS.

6. لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لالتزام الهيئات الرقابية والمستثمرين بدورهم على كفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية وفقًا لنموذج SCAMELS.

7. لا يُعدّ نموذج SCAMELS أداة مناسبة لتقييم كفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الحدود الموضوعية والمكانية والبشرية والزمنية الموضحة أدناه:

1. الحدود الموضوعية: تركّز هذه الدراسة على تحليل أثر الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات كما حددتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD/2023)على كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية، وذلك من خلال استخدام نموذج SCAMELSبوصفه أداة كمية لتقييم كفاءة الأداء المالي، والسلامة الشرعية ليتلاءم مع خصوصية البنوك الإسلامية.

2. الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على البنوك اليمنية الذي يقع مركزها الرئيس في صنعاء، وتشمل في إطار جمع البيانات الميدانية ممثلي مختلف أنواع البنوك الإسلامية (5 بنوك)، والحكومية والمختلطة (4 بنوك)، والتجارية الخاصة (5 بنوك)، وبنوك التمويل الأصغر (بنكان). إلا أن التحليل التطبيقي تركز على البنوك الإسلامية اليمنية، بوصفها المجتمع البحثي المستهدف في ضوء عنوان الدراسة وطبيعة نموذج SCAMELSالمعدّل ليتناسب مع خصوصية الصيرفة الإسلامية.

3. الحدود الزمانية: تمت الدراسة الميدانية خلال العام 2025م، بينما تغطي الدراسة التطبيقية الفترة المالية الممتدة من 2020م إلى 2023م.

4. الحدود البشرية: جرت الدراسة الميدانية على العاملين المتخصصين في البنوك: (الإدارة العليا، المالية، المخاطر والامتثال، المراجعة الداخلية، الرقابة الشرعية) إضافةً إلى موظفي البنك المركزي اليمني ومراجعي الحسابات الخارجيين للبنوك اليمنية، وإجمالي عددهم 275متخصصًا.

الخلفية النظرية

نتناول تاليًا الخلفية النظرية من خلال أربعة محاور: الإطار المفاهيمي للحوكمة، الحوكمة في البنوك، الأداء المالي في البنوك الإسلامية، وتقييم الأداء وفق نموذج(SCAMELS) ، كالآتي:

أولًا: الإطار المفاهيمي للحوكمة:

مفهوم الحوكمة

تُشتق الحوكمة من الجذر العربي (حكم) الذي يدل على المنع والعدل والإتقان، ومنه "حكمة الدابة" أي ما يُوضع لضبطها، كما ورد بمعنى القضاء والفصل والحكمة والرشد، مما يجعل الحوكمة لغويًا دالة على ضبط السلوك وتحقيق العدل وحسن الإدارة. (ابن منظور، 2003؛ الطبري، 2000؛ الزبيدي، 1994) اصطلاحًا: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة" (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، 2020: 13).

وعرّفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC, 2009:1) الحوكمة بأنها: النظام الذي تُدار من خلاله الشركات

وتُحكَم أعمالها.

أي إنها الإطار الذي يحدد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف في الشركة ويضع القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات.

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنها:"مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة، ومجلس إدارتها، والمساهمين فيها، وغيرهم من الأطراف أصحاب المصلحة، وتقدم حوكمة الشركات أيضًا الهيكل الذي تتحدد خلاله أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف، ومتابعة الأداء".(OECD, 2023:9) .

أهمية الحوكمة:

تعد الحوكمة من العناصر الأساسية، فهي الإطار الذي ينظم العلاقات بين مختلف الأطراف في المؤسسة، من: مساهمين ومجلس إدارة وإدارة تنفيذية وأصحاب مصلحة آخرين، ويمكن تلخيص أبرزها في الآتي:(الصفار والفلاحي، 2021: 433؛ المجلس العام، 2020: 16–17).

1. الحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة وتعزيزها.
2. توفير أساس لوحدة اقتصادية عالية الأداء.
3. حل مشكلات نظرية الوكالة.
4. تفعيل الرقابة الداخلية وتحسين الشفافية.
5. ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم.
6. تعزيز جودة المعلومات المحاسبية.

أهداف الحوكمة:

تهدف الحوكمة إلى إرساء منظومة متكاملة من الضوابط ووضع إطار شامل يضمن الإدارة الرشيدة للمؤسسات، ويكفل حماية حقوق أصحاب المصلحة، من خلال تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والكفاءة. وتكمن أبرز أهداف الحوكمة في ترسيخ المساءلة، الشفافية، حماية الحقوق، توازن السلطات، الرقابة الداخلية/الخارجية، وخفض عدم تماثل المعلومات مع تحسين الأداء والقيمة السوقية والالتزام بالقانون:(حميدي، الاعاجيبي:396،2023)

مبادئ الحوكمة (OECD) وتطورها:

المنظمة: OECD تُعد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (Organization for Economic Cooperation and Development – OECD) إحدى المنظمات الدولية الرائدة في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ويقع مقرها في باريس – فرنسا وهي جهة دولية مرجعية في سياسات الحوكمة (OECD, 2023:3).

التطور: شهدت مبادئ الحوكمة تطورًا متدرجًا منذ إصدارها الأول من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1999م كأول إطار دولي شامل للحوكمة. وفي عام 2004م أُضيف المبدأ السادس لتعزيز المرونة في بيئة الأعمال (OECD, 2004:9)، ثم عُدلت المبادئ عام 2015م استجابةً للأزمة المالية العالمية لعام 2008م، وقدمت بصيغتها المحدثة لمجموعة العشرين (الصفار والفلاحي، 2021، صـ443). وأخيرًا، صدرت النسخة الأحدث بالتعاون مع مجموعة العشرين في يونيو 2023م، واُعتمدت رسميًا من قادة مجموعة العشرين في سبتمبر 2023م، لتصبح المرجعية الدولية الأحدث لممارسات الحوكمة عالميًا.

- **مبادئ 2023 (G20/OECD, 2023):**

1. ضمان أساس فعّال لإطار الحوكمة.

2. حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية (بما في الاجتماعات الافتراضية والإفصاح عن الأطراف المرتبطة).

3. دور الهيئات الرقابية والمستثمرين المؤسسيين والأسواق والوسطاء، وإدراج شفافية ESG وحماية حملة السندات.

4. الإفصاح والشفافية: المالي وغير المالي (بيئي/اجتماعي) قابل للمقارنة والاعتماد.

5. مسؤوليات مجلس الإدارة: التنوع والكفاءة وإدارة المخاطر والإشراف على الاستدامة.

6. (إضافة رئيسة): الاستدامة والمرونة وإدارة المخاطر البيئية/ الاجتماعية/ المناخية وموثوقية الإفصاحات المرتبطة بها.

ثانيًا: الحوكمة في البنوك

تكتسب الحوكمة المصرفية أهمية استثنائية كون البنوك تدير أموال الغير وتقع في قلب النظام المالي. وقد أظهرت الأزمات (خاصةً 2008) أن ضعف الحوكمة فاقم الخسائر وعطّل الرقابة، لذا وضعت الهيئات الدولية كلجنة بازل إرشادات متخصصة تراعي حساسية القطاع، لحماية المودعين وتحقيق توازنٍ بين الرقابة والإدارة.

مفهوم الحوكمة في البنوك

تعرف الحوكمة المصرفية أنها الإطار الذي تُدار وتُراقَب في ظله أنشطة البنك لضمان التوازن بين مصالح المساهمين والمودعين والجهات الرقابية وأصحاب المصلحة. يميّزها عن حوكمة الشركات الأخرى اتساع قاعدة أصحاب المصلحة والرقابة التنظيمية الصارمة والتعامل المباشر مع السيولة العامة؛ لذلك يُعدّ الامتثال وإدارة المخاطر ركيزتين أساسيتين.

وقد عرّف بنك التسويات الدولية (BIS) الحوكمة المصرفية أنها أساليب إدارة البنوك عبر مجلس الإدارة والإدارة العليا لحماية مصالح أصحاب المصلحة والالتزام بالقوانين مع حماية المودعين (BIS, 2006:3).

وتبنّى البنك المركزي اليمني تعريف بازل في «دليل حوكمة البنوك» (2013)، حيث عرف حوكمة البنوك أنها "الطريقة التي يتم بها تنظيم شؤون وأعمال البنوك من قبل مجالس إدارتها والإدارة التنفيذية، والتي تحدد الأساليب السليمة في وضع أهداف واستراتيجيات البنوك وعملياتها اليومية وتحقق مبدأ المساءلة أمام المساهمين وتراعي حقوق ومصالح الأطراف ذات العلاقة والقواعد والتعليمات الصادرة عن السلطة الرقابية وحماية مصالح المودعين وما يتطلبه ذلك من ضرورة تطوير نظم قوية لإدارة المخاطر"(البنك المركزي اليمني، دليل حوكمة البنوك:2013). وفي البنوك الإسلامية يضاف بُعد الامتثال الشرعي عبر هيئات رقابة شرعية مستقلة.

ومن خلال ما سبق فالحوكمة في البنوك الاسلامية من وجهة نظر الباحث هي: "النظام الذي يهدف إلى التحكم بعمليات البنوك بما يضمن الإفصاح والشفافية ومراعاة حقوق ومصالح جميع الأطراف ذات العلاقة ويحقق السلامة الشرعية".

أهمية الحوكمة في البنوك

تكتسب الحوكمة في القطاع المصرفي أهمية مضاعفة مقارنة بغيره من القطاعات الاقتصادية، نظرًا لطبيعة البنوك القائمة على إدارة أموال الغير، وحساسيتها العالية تجاه المخاطر المالية والائتمانية، بالإضافة إلى تعدد وتداخل أصحاب المصالح فيها تسهم في: رفع الأداء، تحسين جودة الإفصاح، تعظيم القيمة

السوقية، تقليل الفساد والمخاطر، تمكين مجالس وإدارات كفؤة، دعم الاستقرار ومنع المشكلات المالية، وتعزيز المساءلة وحماية حقوق المساهمين والمجتمع وتحقيق الامتثال الشرعي (حميد وعبد الله، 2022: 171؛ AAOIFI, 2015).

أهداف الحوكمة في البنوك:

تسعى الحوكمة في القطاع المصرفي، نظرًا لخصوصيته، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تضمن الانضباط المؤسسي، وتحقيق التوازن بين مصالح الأطراف ذات العلاقة، وتعزيز الشفافية والاستقرار، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في المحاور الآتية:(المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية:35،2020)

- ترسيخ العدالة والشفافية والمساءلة.
- حماية حقوق المساهمين والمودعين مع مراعاة المسؤولية الاجتماعية.
- جذب الاستثمارات وتعزيز الثقة.
- كفاءة استخدام الموارد والامتثال للقوانين.
- تقوية الرقابة (مجالس/ لجان/ تدقيق) وفصل السلطات بين المجلس والإدارة.
- رفع التنافسية والربحية وحماية أصحاب المصالح وضبط سلوك المجلس.

مبادئ لجنة بازل لحوكمة البنوك

تُعد لجنة بازل للرقابة المصرفية إحدى أهم الهيئات الدولية المعنية بالإشراف المصرفي، وقد تأسست في نهاية عام 1974م بمبادرة من مجموعة الدول الصناعية العشر تحت إشراف بنك التسويات الدولية (BIS)في مدينة بازل السويسرية، وذلك في أعقاب عدد من الأزمات المصرفية الدولية التي كشفت عن ضعف الرقابة والإدارة في البنوك. وجاء تأسيسها بهدف تعزيز الاستقرار المالي ودعم المصارف المركزية في تطوير أطر الإشراف والحوكمة المصرفية.

ومنذ إنشائها، أصدرت اللجنة عدة مبادئ ومعايير لتقوية حوكمة البنوك، حيث أصدرت أول مجموعة مبادئ في عام 1999م ركّزت على وضع استراتيجية واضحة للبنوك، وتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا، وتعزيز الرقابة الداخلية والخارجية، وتحقيق الإفصاح والشفافية. ثم قامت اللجنة بتحديث هذه المبادئ في عام 2006م (نُشرت في 2009م) لتشمل الإدارة السليمة، وتحديد المسؤوليات، وربط نظم المكافآت بالاستراتيجيات والمخاطر، وتعزيز دور التدقيق الداخلي والخارجي.

وفي عام 2010م، أصدرت اللجنة مبادئها الأحدث التي شكّلت الإطار الأشمل لحوكمة البنوك، وهي (Basel, 2010:7–30):

1. مجلس الإدارة (المسؤولية العامة، تأهيل الأعضاء، ممارسات المجلس، هياكل المجموعة).
2. الإدارة العليا (إشراف وتقليل المخاطر)
3. إدارة المخاطر والرقابة الداخلية: (نظام رقابي مستقل، تحديد ومراقبة المخاطر، اتصال فعّال، تدقيق داخلي/خارجي)
4. التعويضات:(نُظم عادلة تتناسب مع المخاطر)
5. الهياكل المعقّدة:(فهم الهيكل التشغيلي وتقليل المخاطر)
6. الإفصاح والشفافية

آليات الحوكمة في البنوك

تنقسم آليات الحوكمة إلى نوعين رئيسيين: آليات داخلية وآليات خارجية، هذه الآليات تكمل بعضها البعض لتحقيق الرقابة الفاعلة والامتثال الجيد وكلّ يسهم في ضمان التطبيق الفعلي والفعال للحوكمة في البنوك وذلك من خلال وجود علاقة تكامل بين الآليتين وأيضًا علاقة تأثير وتأثر.

- **داخلية:** مجلس الإدارة، لجانه (التدقيق، الحوكمة، المخاطر)، نظام الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، وإدارة الامتثال.
- **خارجية:** البنك المركزي والهيئات التنظيمية، لمراجعة الخارجية، انضباط السوق والمساهمون، ودور الإعلام والمجتمع المدني (OECD, 2023).

الآليّتان متكاملتان: الداخلية تُعزّز الرقابة الذاتية وتدفق التقارير، والخارجية تُرسّخ الالتزام بالقوانين والمعايير وتضمن الشفافية العامة.

حوكمة البنوك الإسلامية

المفهوم: إطارٌ يجمع بين الامتثال التنظيمي والشرعي، ويُعلي قيم العدالة والشفافية وحماية أموال المودعين. تُعرّف AAOIFI الحوكمة أنها: نظام يوزّع الحقوق والمسؤوليات ويضبط قرارات المؤسسة بما يوافق الشريعة (AAOIFI, GSIFI 1, 2015:7)، فيما يؤكد IFSB على ترتيباتٍ مؤسسية تضمن إشرافًا شرعيًا مستقلًا وفعّالًا (IFSB, 2009:3).

الأهمية: حماية أموال المودعين، ضمان الالتزام الشرعي، منع تعارض الربحية والضوابط، تعزيز الشفافية، والامتثال للحوكمة الدولية مع مراعاة الخصوصية الإسلامية (محمد، 2022: 517). **ومن مرتكزاتها:** الرقابة الشرعية الداخلية، هيكل تنظيمي واضح، إدارة المخاطر والامتثال الشرعي، الإفصاح الشامل، وتأهيل الكوادر (IFSB, 2009؛ AAOIFI, 2015).

أهداف التطبيق تسعى حوكمة البنوك الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تنبع من مبادئ الشريعة الإسلامية: تحقيق الالتزام الشرعي، تعزيز ثقة المتعاملين، حماية حقوق أصحاب المصالح (خصوصًا أصحاب حسابات الاستثمار)، تمكين استقلال الهيئات الشرعية، دعم الاستقرار المالي، وتحقيق مقاصد الشريعة في النظام المالي (المجلس العام للبنوك الإسلامية، 2020: 35).

المبادئ والمعايير المتخصصة: إلى جانب أطر OECD وبازل، طوّر مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) مبادئ حوكمة تراعي الخصوصية الشرعية مثل: (وضوح الهيكل، مسؤولية المجلس، رقابة شرعية فعّالة، الإفصاح، الضوابط، حماية أصحاب الحسابات الاستثمارية)، كما أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) سبعة معايير حوكمة تشمل: تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتقريرها، الرقابة الشرعية، الرقابة الشرعية الداخلية/الخارجية، لجان المراجعة والحوكمة، استقلال الهيئة الشرعية، بيان مبادئ الحوكمة، والمسؤولية الاجتماعية (AAOIFI, 2015: 1046).

ثالثًا: الأداء المالي

تعريف تقييم الأداء المالي

هو عملية منتظمة لقياس وتحليل مؤشرات الأداء للحكم على كفاءة استخدام الموارد وتحقيق الأهداف، واتخاذ قرارات تصحيحية واستراتيجية في بيئة متقلبة (Kyriaki et al., 2008:105). يدمج مؤشرات كمية ونوعية ويهم المساهمين والمودعين والرقابة

ومجالس الإدارة (IFC, 2020:14؛ Brigham & Houston, 2019:92).

تعريف إجرائي: هو عملية منتظمة ومتكاملة لقياس وتحليل مؤشرات الأداء المالي في البنوك، بهدف تقييم مدى كفاءة وفعالية استخدام الموارد، وتحقيق الأهداف المالية مع مراعاة المخاطر والمتغيرات الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على أدوات معيارية تشمل النسب المالية، وبطاقة الأداء المتوازن، والقيمة الاقتصادية المضافة، ونماذج تقييم مثل CAMELS وSCAMELS".

أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي:

الأهمية: تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي من كونه أداة فعالة لتحليل المركز المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات المستقبلية بناءً على مؤشرات كمية قابلة للقياس، ومما سبق يمكن القول إن أهمية هذا التقييم تكمن في عدة جوانب، من أبرزها:(بن عمر ونصير،29:2017)

- تقييم الأداء يقوم بالتأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار وقرارات التمويل وما يصاحبها من مخاطر.
- مساعدة رؤساء المصالح على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف
- تشخيص المركز المالي وتحديد القوة/الضعف وتعزيز الكفاءة التشغيلية.
- دعم القرارات والرقابة والحوكمة والشفافية وبناء الثقة مع المتعاملين (عبدالله وآخرون، 2019:112).
- تحسين القدرة على الاستدامة ومواجهة الأزمات.

الأهداف: يهدف تقييم الأداء المالي للبنوك:

1. قياس قدرة البنك على تحقيق أرباح مستقرة ومستدامة: (عبد الله وآخرون، 2019:45).
2. قياس كفاءة الإدارة في تخصيص الموارد وخفض التكاليف (الشمري، 2018:63).
3. تحديد قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية.
4. التأكد من الالتزام بالمعايير الرقابية والمحاسبية الدولية، مثل: اتفاقيات بازل ومعايير المحاسبة الدولية، بما يعزز الشفافية والثقة التنظيمية.
5. دعم التخطيط والإنذار المبكر للمخاطر. (الجزائري، 2017:112)

تعريف كفاءة الأداء المالي وأهميتها:

تُعرَّف كفاءة الأداء المالي أنها: قدرة البنك على توظيف موارده وهيكله الرأسمالي وسياساته التشغيلية لتحقيق أفضل عائد ممكن عند مستوى مقبول من المخاطر (أبو سيف، 2021: 88).

وتُعدّ مؤشرًا لمدى نجاح الإدارة في استخدام رأس المال وإدارة الأصول والسيولة والربحية، بما يحقق التوازن بين النمو والاستقرار المالي.(OCC, 2019: 85–87)

وتبرز أهميتها في كونها تعكس الصحة المالية والاستقرار المؤسسي للبنك، وتشكل أداةً رقابية لقياس فعالية الحوكمة وجودة القرارات الإدارية (Berrani & Hacimi, 2021: 12–15).

وفي البنوك الإسلامية، يُضاف إليها بُعد السلامة الشرعية ضمن نموذج SCAMELSلقياس مدى الالتزام بأحكام الشريعة في الأنشطة والمعاملات (IFSB-10, 2009: 10–14).

النماذج المستخدمة في تقييم كفاءة الأداء المالي بالبنوك الإسلامية:

تُعد النماذج المالية أدوات أساسية لتقييم كفاءة البنوك، ورغم نشأتها في البيئة التقليدية، فقد طوّرتها البنوك الإسلامية لتلائم خصوصيتها الشرعية، مما أدى لظهور نماذج شمولية وفيما يلي أبرز هذه النماذج (بورقبة،1084:2022)

1. التحليل بالنسب المالية: شائع وبسيط ويكشف القوة والضعف، مع تكييف لخصوصية العقود والإيرادات الشرعية.
2. نموذج DuPont: يفكك الربحية إلى هامش ربح × دوران أصول × رافعة مالية؛ يُعدّل في المصارف الإسلامية باعتماد الإيرادات التشغيلية واعتبارات توزيع الأرباح.
3. القيمة المضافة (EVA/MVA): يقيس خلق القيمة فوق تكلفة رأس المال مع تكييف إسلامي لتكلفة رأس المال والزكاة.
4. بطاقة الأداء المتوازن: مالية–عملاء–عمليات–تعلم ونمو، ويضاف بُعد السلامة الشرعية في البنوك الإسلامية لربط الأداء بالمقاصد والحوكمة.
5. رغم فاعلية النماذج السابقة، يبقى SCAMELS الأكثر شمولًا لقطاع الصيرفة الإسلامية لدمجه المالي/الإداري/الرقابي مع الامتثال الشرعي في إطار واحد، بما يتيح قياس الأداء والمخاطر والتوافق الشرعي معًا (Archer & Haron, 2022:55).

رابعًا: نموذج SCAMELS في تقييم كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية

يواكب نموذج SCAMELS تطورات الرقابة المصرفية عبر تقييمٍ شامل لسبعة أبعاد مالية، إدارية، وشرعية، بما يعزّز الشفافية ويخفض المخاطر ويخدم خصوصية البنوك الإسلامية بضمّ السلامة الشرعية إلى أبعاد CAMELS التقليدية، تُظهر الأدبيات أن النماذج الشمولية كـ SCAMELS تحسّن الإفصاح، وتدعم الاستقرار، وتساعد الجهات الرقابية على المعالجة الاستباقية للاختلالات.

تعريف SCAMELS

هو إطار رقابي وإشرافي تستخدمه الجهات التنظيمية لتقييم الأداء العام للبنوك من حيث السلامة، والكفاءة، والالتزام بالضوابط المصرفية، ويقوم النظام على ستة مكونات أساسية حيث يشير حرف (C) إلى كفاية رأس المال (Capital Adequacy)، أما الحرف (A) فيشير إلى جودة الأصول (Asset Quality) والحرف(M) يرمز إلى جودة الإدارة (Management)، ويشير الحرف (E) إلى كفاءة الربح (Earning Profit)، ويرمز الحرف(L) إلى السيولة (Liquidity)، أما آخر حرف (S) فهو يشير إلى الحساسية لمخاطر السوق، بالإضافة للبُعد السابع: السلامة الشرعية (Shariah Compliance) لملاءمة البيئة الإسلامية وتغطية المخاطر الشرعية. (Sensitivity of Market (Risk Office of the Comptroller of the) (Currency [OCC], 2019:68)

نشأة وتطور SCAMELS : مرّ نموذج تقييم الأداء المصرفي بعدة مراحل تطورية حتى وصل إلى صيغته الحالية المستخدمة في البنوك الإسلامية. فقد بدأت ملامحه الأولى قبل عام 1979م بنموذج CAEL الذي ركّز على أربعة مؤشرات هي كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، والسيولة. وفي عام 1979م طوّرت المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع

النموذج ليصبح CAMEL بإضافة مؤشر كفاءة الإدارة، وتحول من أداة مكتبية إلى أداة رقابية ميدانية. وفي نهاية عام 1996م أضيف البُعد السادس، الحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity to Market Risk)، ليصبح النموذج CAMELS أكثر شمولية في قياس المخاطر وتحليل الأداء. ومع توسّع نشاط البنوك الإسلامية، ظهرت الحاجة إلى مواءمة النموذج مع خصوصية التمويل الإسلامي القائم على المشاركة والمضاربة، فتمت إضافة البُعد السابع السلامة الشرعية (Shariah Compliance) ليظهر نموذج SCAMELS الذي يجمع بين الاستقرار المالي والامتثال الشرعي.

وقد أسهمت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في ترسيخ هذا البُعد ضمن معاييرها الرقابية والحوكمة، مما جعل نموذج SCAMELS الإطار الأكثر تكاملًا لتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، لشموله على الجوانب المالية والشرعية في آن واحد (أسعد، 291:2018؛ عمارية، 5:2018؛ بورقبة، 1086:2022).

تحليل مكونات نموذج SCAMELS

1. **كفاية رأس المال: (C)** يُعد رأس المال خطّ الأمان لامتصاص الخسائر وحماية المودعين، وتتحدد كفايته وفق متطلبات بازل (الحد الأدنى 8% من الأصول المُرجَّحة بالمخاطر).

ويُقاس بالمعادلة التالية: = (رأس المال الأساسي + المساند) ÷ الأصول المرجّحة بالمخاطر ≤ 8%.

محليًا: يميّز البنك المركزي اليمني بين رأس مال أساسي/مساند ويضع حدودًا لأوزان المخاطر على الأصول والبنود خارج الميزانية (البنك المركزي اليمني منشور 1997/2). وتُعدّ عملية الترجيح أداة لملاءمة رأس المال مع مخاطر الائتمان/السوق/التشغيل (Van Greuning & Bratanovic, 2020:125–128).

2. **جودة الأصول: (A)** تعكس سلامة المحفظة وقدرة البنك على التحصيل وكفاية المخصصات وتنوّع الائتمان، مع فحص عمليات المنح والمتابعة والتركّزات القطاعية (OCC, 2019:71–72).

في البنوك الإسلامية، يجب مواءمة القياس مع مخاطر عقود المرابحة، المشاركة، الإجارة وإفصاح عادل عن الأصول المتعثرة (IFSB, 2021:22؛ Van Greuning & Bratanovic, 2020:160–163).

ومن المؤشرات الشائعة لقياسه: نسبة المتعثر إلى إجمالي التمويلات، المخصصات إلى التمويلات المتعثرة (دهيرب، 2009:182).

3. **كفاءة الإدارة: (M)** يُقيَّم إشراف المجلس، التخطيط للمخاطر، فعالية نظم المعلومات والرقابة الداخلية، والامتثال ونزاهة الحوكمة وخطط التعاقب (OCC, 2019:72–73؛ Van Greuning & Bratanovic, 2020:173–174).

في البيئة الإسلامية تُفحص الحوكمة الشرعية وتكامل الهيئة الشرعية مع نظم الرقابة (IFSB, 2023:18). ومن المؤشرات الكمية لقياسه: نسبة الأعباء الإدارية/ صافي الربح، وإجمالي التمويلات/الودائع.

4. **الربحية: (E)** تُقاس كمية/اتجاه وجودة واستدامة الأرباح ومصادرها وكفاية المخصصات وقدرة الأرباح المحتجزة على تدعيم رأس المال (OCC,

Van Greuning & ؛2019:75–76 .(Bratanovic, 2020:198–199

إسلاميًا تُفحص مشروعية المصدر وعدالة التوزيع (AAOIFI SS؛ IFSB, 2023:22).

ومن مؤشرات قياسه: العائد على الأصول: يقيس قدرة البنك على تحقيق الأرباح من أصوله، أي = صافي الربح ÷ إجمالي الأصول والعائد على حقوق الملكية: يقيس كفاءة استخدام حقوق المساهمين لتحقيق الربح، أي = صافي الربح ÷ حقوق الملكية. (دهيرب، 2009:285)

5. **السيولة(L):** قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات مع إدارة فجوات الاستحقاق ومصادر التمويل وخطط الطوارئ (OCC, 2019:76–77؛ ALM/ALCO).

إسلاميًا تُدار ضمن أدوات مشروعة (صكوك، مرابحة، مضاربة) والتوازن مع توقعات أصحاب حسابات الاستثمار (IFSB–12, 2012:18–21).

دوليًا: نسبة تغطية السيولة وهي نسبة أقرّتها لجنة بازل (Basel III) لقياس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل باستخدام أصول عالية السيولة في فترة ضغط مالي مدتها 30 يومًا؛ **محليًا:** حدّ أدنى للسيولة 25% وفق منشور المركزي اليمني (1997).

ومن مؤشرات قياسها: الأصول السائلة/إجمالي الأصول، التمويلات/الودائع، فجوة السيولة (Merchant, 2012 ؛Sinkey, 2002)

6. **الحساسية لمخاطر السوق: (S)** قياس تأثر الأرباح والقيمة الاقتصادية بتقلبات أسعار الفائدة/الصرف/السلع/الأسهم وكفاءة قياسها والتحوّط لها (OCC, 2019:78–79؛ Van Greuning & Bratanovic, 2020:210–214).

في البنوك الإسلامية تبرز مخاطر معدل العائد واختلافات أسعار السلع، والأصول مع ضرورة التحوّط المتوافق شرعًا (IFSB–12, 2012:25–26؛ BIS, 2023:34).

وتقاس من خلال مؤشرات: الاستثمارات الحسّاسة للسوق/إجمالي الأصول، وصافي مركز العملات الأجنبية/إجمالي الأصول (Dang et al., 2011:13).

7. **السلامة الشرعية (Sh):** تقيس التزام البنك بأحكام الشريعة عبر هيكل حوكمة شرعية متكامل: هيئة شرعية مستقلة، مراجعة شرعية داخلية، تدقيق شرعي خارجي، والالتزام بمعايير AAOIFI/IFSB والإفصاح عن التطهير والتوافق لأحكام الشريعة (IFSB–10, 2009:10–14؛ AAOIFI SS؛ Van Greuning & Bratanovic, 2020:65–67).

ومن مؤشرات قياسها: نسبة التطهير واستقلال الهيئة، فاعلية الرقابة، شفافية التقارير، تحويل المخالفات، الالتزام المعياري.

مزايا وانتقادات SCAMELS

المزايا: شمولية الأبعاد، توحيد الإشراف، كشف مبكر للمخاطر، سهولة المقارنة، تعزيز الحوكمة، قابلية المواءمة مع بازل/IFSB/AAOIFI، وملاءمة البنوك الإسلامية بإضافة البُعد الشرعي (OCC, 2019:69–77؛ Van Greuning & Bratanovic, 2020:393–399).

الانتقادات: أحكام تقديرية قد تختلف بين الفاحصين، تركّز تاريخي يضعف التنبؤ، محدودية القياس

النوعي للثقافة/المرونة، حاجة للتكامل مع نماذج إنذار مبكر وإحصائية، اعتماد مفرط على الكمي، صعوبة توحيد قياس السلامة الشرعية، وتحديات التطبيق في الدول النامية بسبب نقص البيانات والشفافية.

أثر مبادئ الحوكمة على كفاءة الأداء المالي وفقًا لنموذج SCAMELS

تمثل مؤشرات SCAMELS إطارًا قياسيًا لترجمة هذه الكفاءة إلى قياسات كمية ونوعية؛ إذ تُقاس عبر: كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق، والسلامة الشرعية في حالة البنوك الإسلامية. ومن ثمّ فإن الالتزام بمبادئ الحوكمة–كوجود إطار فعّال، وحماية حقوق المساهمين، وتعزيز الإفصاح والشفافية والاستدامة، ووضوح مسؤوليات مجلس الإدارة، ودور الجهات الرقابية والمستثمرين–يُتوقع أن يُحسّن هذه المؤشرات، وبالتالي يرفع كفاءة الأداء المالي.

الدراسة الميدانية:

أولًا: منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يعدّ من مناهج البحث العلمي القادرة على تحليل مشكلة البحث بشكل دقيق، والتعرف على أسباب حدوثها، مما يساعد على الوصول إلى استنتاجات ونتائج وحلول دقيقة لها، ويساعد هذا المنهج على التنبؤ بالمستقبل، لتحليل أثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على كفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية وفقًا لنموذجSCAMELS، وقياس صلاحية نموذج SCAMELS في تقييم كفاءة الأداء المالي.

كما استخدمت الدراسة أيضًا المنهج التحليلي (التطبيقي) لدراسة الفرضية السابعة ملائمة النموذج لتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية عبر تطبيق نموذج SCAMELS على بياناتها المالية المنشورة خلال الفترة 2020–2023، ويهدف هذا الجانب إلى تحليل الأداء المالي فقط دون ربط مباشر مع مبادئ الحوكمة، وإنما لتقديم صورة واقعية داعمة يمكن مقارنتها بنتائج الدراسة الميدانية.

ثانيًا: مجتمع الدراسة وعيناتها:

يتكون مجتمع الدراسة الميدانية من العاملين المتخصصين في البنوك اليمنية التي يقع مركزها الرئيس في مدينة صنعاء. يشمل ذلك البنوك الإسلامية (5 بنوك)، والبنوك الحكومية والمختلطة (4 بنوك)، والبنوك التجارية الخاصة (5 بنوك)، وبنوك التمويل الأصغر (بنكان).

وشارك في الإجابة عن أسئلة استبانة الدراسة العاملون المتخصصون في البنوك المذكورة، والإدارات الآتية: الإدارة العليا، والمالية، والمخاطر، والامتثال، والمراجعة الداخلية، والرقابة الشرعية. كذلك العاملون المتخصصون في الجهات الرقابية المتمثلة بمكاتب وشركات المحاسبة الذين يراجعون البنوك، بالإضافة إلى العاملين المتخصصين في البنك المركزي اليمني، وحُددت عينة الدراسة باستخدام أسلوب العينة العشوائية. هذا وقد وُزِّعت استبانة الدراسة على العينة باستخدام أسلوب التوزيع الإلكتروني عبر جمعية البنوك اليمنية والمعهد المصرفي اليمني والبنك المركزي اليمني وجمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين، كما هو موضح في الجدول رقم (1) الآتي:

جدول رقم (1): حجم المجتمع والعينة والاستجابة

الفئات	حجم المجتمع	العينة	نسبة العينة%	المستجيبون	نسبة الاستجابة%
العاملون المتخصصون في البنوك اليمنية	142	90	%64	90	%100
العاملون في البنك المركزي اليمني	53	34		34	%100
مراجعو حسابات البنوك اليمنية	80	51		51	%100
المجموع	**275**	**175**		**175**	**%100**

ثالثًا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضياتها، أُستخدِم البرنامج الإحصائي SPSS في تحليل البيانات التي جُمعت، مستخدماً الأساليب والمقاييس الإحصائية الآتية:

- مقياس معامل ارتباط سبيرمان؛ لدراسة الصدق لعبارات الاستبيان.
- مقياس الثبات: باستخدام اختبار ألفا كرونباخ؛ للتحقق من ثبات أداة البحث ومصداقية آراء العينة.
- مقاييس الإحصاء الوصفي: النسب المئوية والتكرارات؛ لوصف عينة البحث ومعرفة خصائصها.
- الإحصاءات الوصفية ممثلة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية؛ لترتيب عبارات المحاور وأبعادها وأهميتها النسبية.
- الاختبار التائي (T-test)؛ لاختبار مستوى تطبيق أبعاد ومحاور الدراسة.
- اختبار الانحدار الخطي المتعدد؛ لاختبار فرضيات الدراسة.

رابعاً: أداة الدراسة وقياس صدقها وثباتها:

تمثلت أداة الدراسة الخاصة بجمع البيانات في الاستبانة، وقد تكونت بصورتها النهائية من القسمين الآتيين:

القسم الأول: البيانات الشخصية واشتملت على 4 فقرات تحتوي على البيانات الخاصة بعينة الدراسة والمتضمنة الآتي: (جهة العمل، والمستوى الوظيفي، والتخصص، وسنوات الخبرة).

القسم الثاني: تألف هذا القسم من الاستبانة من مجموعة أسئلة استقصائية حول متغيرات الدراسة، موزعة في محورين رئيسيين. تمثل المحور الأول المتغير المستقل "الالتزام بمبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية اليمنية". وقيس هذا المتغير من خلال الأبعاد الآتية: وجود إطار فعال وملزم للحوكمة (4أسئلة)، حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم المتساوية (4 أسئلة)، الاستدامة والمرونة (5 أسئلة)، الإفصاح والشفافية (3 أسئلة)، مسؤوليات مجلس الإدارة (6 أسئلة) دور الهيئات الرقابية والمستثمرون (4 أسئلة). أما المحور الثاني فقد خُصّص للمتغير التابع، "كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية وفقًا لأبعاد نموذج SCAMELS"، واحتوى على 29 سؤال. وأُستخدِم مقياس ليكرت (Likert) الخُماسي، لتحديد الإجابة لكل عبارة من عبارات الاستبانة.

قياس صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة):

تأكدنا من صدق الاستبانة بطريقتين هما:

1. الصدق الظاهري "صدق المحكمين":

ويقصد بصدق أداة الدراسة الظاهري: مدى ملائمة أداة الدراسة لموضوعها وتغطيتها لمختلف الجوانب المتعلقة بأهداف ومتغيرات الدراسة عن طريق عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين ذوي الاختصاص في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة والمكون من (15) من الأساتذة المتخصصين.

2. صدق المحتوى "صدق الاتساق الداخلي":

ويقصد به مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبانة مع البُعد الذي تنتمي إليه هذه العبارة، وقد حُسب الاتساق الداخلي للاستبانة لمعرفة مدى التجانس الداخلي لأداة الدراسة وذلك من خلال حساب معامل الارتباط (سبيرمان) بين درجة كل عبارة من عبارات المحور أو البُعد والدرجة الكلية للمحور أو البُعد الذي تنتمي إليه، وطُبق على عينة تجريبية تكونت من (25) استبانة، وأظهرت النتائج أن جميع معاملات الارتباط كانت دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من 0.05 (Sig. < 0.05)، مما يؤكد الصدق الداخلي للأبعاد والمحاور، ويوضح الجدول الآتي رقم (2) ملخصًا لنتائج الاتساق الداخلي (معامل ارتباط سبيرمان ومستوى الدلالة) لكل بُعد ومحور في الاستبانة:

جدول رقم (2): يبين معامل الارتباط ومستوى الدلالة

القسم/البُعد/المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط (سبيرمان)	مستوى الدلالة (Sig.)	النتيجة (دال إحصائيًا)
المحور الأول: الالتزام بمبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية اليمنية				
وجود إطار فعال وملزم للحوكمة	4	0.951 – 0.803	< 0.05	نعم
حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم المتساوية	4	0.844 – 0.798	< 0.05	نعم
الاستدامة والمرونة	5	0.915 – 0.698	< 0.05	نعم
الإفصاح والشفافية	3	0.878 – 0.874	< 0.05	نعم
مسؤوليات مجلس الإدارة	6	0.950 – 0.660	< 0.05	نعم
دور الهيئات الرقابية والمستثمرون	4	0.859 – 0.735	< 0.05	نعم
المحور الثاني: كفاءة الأداء المالي وفقًا لأبعاد نموذج SCAMELS	29	0.949 – 0.807	< 0.05	نعم
السلامة الشرعية	4	0.929 – 0.756	< 0.05	نعم
كفاية رأس المال	3	0.956 – 0.913	< 0.05	نعم
جودة الأصول	5	0.929 – 0.833	< 0.05	نعم
كفاءة الإدارة	5	0.934 – 0.737	< 0.05	نعم
الربحية	4	0.850 – 0.758	< 0.05	نعم

السيولة	4	0.893 – 0.784	< 0.05	نعم
الحساسية للمخاطر السوقية	4	0.925 – 0.882	< 0.05	نعم

3. الصدق البنائي:

هو أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل بُعد بالمحور الذي ينتمي إليه ومدى ارتباط المحاور بالدرجة الكلية لعبارات الاستبانة.

جدول (3): يبين معامل الارتباط بين درجة كل بُعد أو محور من محاور الدراسة والدرجة الكلية للاستبانة

م	الأبعاد والمحاور	معامل ارتباط سبيرمان	مستوى الدلالة (Sig.)
المحور الأول: الالتزام بمبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية اليمنية		**0.903**	**0.000**
1	وجود إطار فعال ومُلزم للحوكمة	0.862	0.000
2	حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم المتساوية	0.876	0.000
3	الاستدامة والمرونة	0.836	0.000
4	الإفصاح والشفافية	0.805	0.000
5	مسؤوليات مجلس الإدارة	0.903	0.000
6	دور الهيئات الرقابية والمستثمرون	0.735	0.000
المحور الثاني: كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية وفقًا لأبعاد نموذج SCAMELS		**0.949**	**0.000**
1	السلامة الشرعية	0.824	0.000
2	كفاية رأس المال	0.807	0.000
3	جودة الأصول	0.949	0.000
4	كفاءة الإدارة	0.914	0.000
5	الربحية	0.829	0.000
6	السيولة	0.852	0.000
7	الحساسية للمخاطر السوقية	0.899	0.000

يوضح الجدول رقم (3) معامل الارتباط بين كل بُعد والدرجة الكلية للمحور وبين كل محور والدرجة الكلية للاستبانة، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة متوسطة ومرتفعة ودالة عند مستوى معنوية (0.05)، وذلك يبين مدى ارتباط كل بُعد بالمحور الذي ينتمي إليه وكل محور بالدرجة الكلية للاستبانة وتعدّ هذه المحاور صادقة إلى حد كبير لما وضعت لقياسه.

خامسًا: ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو أُعيد توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو أُعيد توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

جدول رقم (4): يوضح معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحاور وأبعاد الدراسة

م	الأبعاد والمحاور	قيمة معامل ألفا كرونباخ	درجة المصداقية	عدد العبارات
المحور الأول: الالتزام بمبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية اليمنية		**0.960**	**0.980**	**26**
1	وجود إطار فعال ومُلزم للحوكمة	0.901	0.949	4
2	حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم المتساوية	0.832	0.912	4
3	الاستدامة والمرونة	0.885	0.941	5
4	الإفصاح والشفافية	0.837	0.915	3
5	مسؤوليات مجلس الإدارة	0.918	0.958	6
6	دور الهيئات الرقابية والمستثمرون	0.841	0.917	4
المحور الثاني: كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية وفقًا لأبعاد نموذج SCAMELS		**0.973**	**0.986**	**29**
1	السلامة الشرعية	0.929	0.964	4
2	كفاية رأس المال	0.924	0.961	3
3	جودة الأصول	0.902	0.950	5
4	كفاءة الإدارة	0.819	0.905	5
5	الربحية	0.855	0.925	4
6	السيولة	0.920	0.959	4
7	الحساسية للمخاطر السوقية	0.929	0.964	4

واضح من النتائج الموضحة في الجدول رقم (4) أعلاه أن قيمة معامل الثبات لمحاور الدراسة جاءت (0.960) للمتغير المستقل، و (0.973) للمتغير التابع، وهذا يعنى أن الاستبانة تتمتع بثبات عال، وجاءت مصداقية استجابة أفراد عينة الدراسة (0.980، 0.986) لمتغيرات الدراسة على التوالي. وهذا يعني أن الاستبانة في صورتها النهائية التي وُزعت تتمتع بمستوى عالٍ من الصدق والثبات، مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة.

سادسًا: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

للتأكد من أن البيانات التي تم الحصول عليها تتبع التوزيع الطبيعي أُستخدِم اختبار كلمجروف سميرونوف، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (5) الآتي:

جدول رقم (5): اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة وأبعادها

م	الأبعاد والمحاور	إحصاءة كلمجروف سميرونوف	درجة الحرية	مستوى الدلالة
المحور الأول: الالتزام بمبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية		**0.185**	**25**	**0.127**
1	وجود إطار فعال ومُلزم للحوكمة	0.255	25	0.200
2	حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم المتساوية	0.199	25	0.062
3	الاستدامة والمرونة	0.148	25	0.164
4	الإفصاح والشفافية	0.178	25	0.039
5	مسؤوليات مجلس الإدارة	0.186	25	0.075
6	دور الهيئات الرقابية والمستثمرون	0.135	25	0.200
المحور الثاني: كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية وفقًا لأبعاد نموذج SCAMELS		**0.143**	**25**	**0.200**
1	السلامة الشرعية	0.283	25	0.120
2	كفاية رأس المال	0.227	25	0.092
3	جودة الأصول	0.175	25	0.048
4	كفاءة الإدارة	0.161	25	0.096
5	الربحية	0.213	25	0.085
6	السيولة	0.249	25	0.100
7	الحساسية للمخاطر السوقية	0.180	25	0.136

من خلال الجدول رقم (5) نجد أن مستوى الدلالة لجميع المحاور أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وعليه نستنتج أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه أُستخدِم الاختبارات أو الإحصاءات المعلمية.

سابعًا: خصائص عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة في 175 فردًا، وقد تميزت بتنوع في الخصائص الديموغرافية والوظيفية التي تعزز شمولية النتائج ومصداقيتها، وذلك كالآتي:

جهة العمل:

توزعت عينة الدراسة حسب جهة العمل كالآتي:

جدول رقم (6): توزيع أفراد العينة بحسب جهة العمل

جهة العمل	العدد	النسبة %
عامل في أحد البنوك اليمنية	90	% 51.4
عامل في البنك المركزي اليمني	34	% 19.4
مراجع خارجي لحسابات البنوك اليمنية	51	% 29.1
المجموع	**175**	**% 100**

يتضح من الجدول السابق أن أفراد العينة حسب جهة العمل مثلت نسبة 51% من العاملين في البنوك اليمنية، 29% من المراجعين الخارجيين لحسابات البنوك اليمنية، 20% من العاملين في البنك المركزي اليمني. يعكس هذا التوزيع تمثيلًا متنوعًا للأطراف المعنية بالقطاع المصرفي، مما يوفر رؤى معمقة من

داخل العمليات المصرفية، وتقييمًا مستقلًا من المراجعين، ومنظورًا رقابيًا من البنك المركزي.

المستوى الوظيفي:

توزعت عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي كالآتي:

جدول رقم (7): توزيع أفراد العينة بحسب المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	العدد	النسبة %
الإدارة العليا	17	%10
الإدارة المالية	33	%19
إدارة الامتثال (الالتزام)	12	%7
المراجعة الداخلية	19	%11
التدقيق الشرعي	9	%5
مراجع خارجي لحسابات البنوك اليمنية	51	%29.1
العاملون في البنك المركزي اليمني	34	%19.4
المجموع	**175**	**% 100**

أظهر توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي تنوعًا يغطي مختلف الأدوار المهمة: 29% مراجعون خارجيون، 19.4% عاملون في البنك المركزي اليمني، 51.4% موظفون في الإدارات المختلفة بالبنوك اليمنية (منهم 10% إدارة عليا، 19% إدارة مالية، 7% إدارة امتثال، 11% مراجعة داخلية، و5% تدقيق شرعي). يؤكد هذا التنوع تركيز الدراسة على وجهات النظر الخارجية والمستقلة، بالإضافة إلى إشراك مستويات قيادية وتنفيذية ورقابية من داخل القطاع، مما يوفر منظورًا شاملًا.

التخصص:

توزعت عينة الدراسة حسب التخصص كالآتي:

جدول رقم (8): توزيع أفراد العينة بحسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة %
محاسبة	138	% 79
إدارة أعمال	10	% 6
مالية ومصرفية	16	% 9
أخرى	11	% 6
المجموع	**175**	**% 100**

يتضح من الجدول السابق أن التوزيع حسب التخصص ظهر كالآتي: 79% محاسبون، 9% إدارة أعمال، 6% مالية ومصرفية، و6% تخصصات أخرى. على الرغم من التركيز الكبير على المحاسبة، فإن وجود تخصصات أخرى ذات صلة (إدارة أعمال، مالية ومصرفية) يعزز شمولية الدراسة وقدرتها على تحليل العلاقة بين مبادئ الحوكمة والأداء المالي من زوايا متعددة.

سنوات الخبرة:

توزعت عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة كالآتي:

جدول رقم (9): توزيع أفراد العينة بحسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	20	% 11
من 5 – أقل من 10 سنوات	32	% 18
من 11 – أقل من 15 سنة	29	% 17
15 سنة فأكثر	94	% 54
المجموع	**175**	**%100**

يظهر الجدول أعلاه بأن سنوات الخبرة توزعت في العينة كما يلي: 54% يمتلكون 15 سنة خبرة فأكثر، 17% من 10 إلى أقل من 15 سنة، 18% من 5 إلى أقل من 10 سنوات، 11% أقل من 5 سنوات. وهذا يدل على أن معظم أفراد العينة يتمتعون بخبرة طويلة في القطاع البنكي، حيث شكّلت الفئة التي لديها أكثر من (15) سنة خبرة النسبة الأكبر، وهو ما يعكس قدرتهم على تقديم تقييمات دقيقة وموضوعية

حول الحوكمة والأداء المالي. كما أن وجود فئات أقل خبرة يعزز تنوع وجهات النظر ويضيف بعدًا مقارنًا بين الخبرات الحديثة والمخضرمة، مما يمنح نتائج الدراسة شمولية وعمقًا أكبر، مما يثري التحليل ويعزز واقعية النتائج.

ثامناً: تحليل محاور الدراسة:

لتقييم مدى تأثير مبادئ الحوكمة على كفاءة الأداء المالي وفقًا لنموذج SCAMELS، أُجري تحليل إحصائي شامل باستخدام اختبار T لعينة واحدة (One-Sample T-Test) لكل بُعد ومحور من محاور الاستبانة. استند التحليل إلى متوسط فرضي قدره 3 (نقطة الحياد في مقياس ليكرت الخماسي). يلخص الجدول الآتي رقم (10) أبرز نتائج تحليل محاور الدراسة

جدول رقم (10): نتائج اختبار T لعينة واحدة

المحور / البُعد	المتوسط الحسابي الإجمالي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	مستوى التطبيق	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig.)
المحور الأول: الالتزام بمبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية اليمنية						
وجود إطار فعال ومُلزم للحوكمة	4.39	0.69	88%	مرتفع جدًا	26.60	0.000
حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم المتساوية	4.23	0.76	85%	مرتفع جدًا	21.45	0.000
الاستدامة والمرونة	3.99	0.83	80%	مرتفع	15.74	0.000
الإفصاح والشفافية	4.22	0.78	84%	مرتفع جدًا	20.81	0.000
مسؤوليات مجلس الإدارة	4.27	0.82	85%	مرتفع جدًا	20.42	0.000
دور الهيئات الرقابية والمستثمرون	4.25	0.74	85%	مرتفع جدًا	22.49	0.000
المحور الثاني: كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية وفقًا لأبعاد نموذج SCAMELS	4.36	0.48	87%	مرتفع جدًا	35.0	0.000

أظهرت النتائج أن جميع أبعاد المتغير المستقل "الالتزام بمبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية اليمنية" (وجود إطار فعال وملزم للحوكمة، حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم المتساوية، الاستدامة والمرونة، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، ودور الهيئات الرقابية والمستثمرون) قد حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة جدًا، مما يشير إلى مستوى تطبيق مرتفع جدًا لهذه الأبعاد في سياق البنوك اليمنية. كما سجل المتغير التابع "كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية وفقًا لأبعاد نموذج SCAMELS" متوسطاً حسابياً مرتفعاً جدًا، مما يؤكد موافقة عينة الدراسة على فعالية الإجراءات المتخذة في هذا الصدد.

تُشير جميع قيم T المحسوبة إلى أنها كانت كبيرة وموجبة، بينما كانت مستويات الدلالة (Sig.) أقل من 0.001 لمعظم الأبعاد والمحاور، مما يؤكد أن

الفروقات بين المتوسطات الحسابية الفعلية والمتوسط الفرضي كانت دالة إحصائيًا بشكل كبير. هذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية جدًا على تأثير مبادئ الحوكمة وأبعادها الأداء المالي وفقاً لنموذج SCAMELS.

تاسعًا: اختبار فرضيات الدراسة:

في هذا الجزء، أُختبرت فرضيات الدراسة الرئيسة والفرعية بناءً على البيانات التي جُمعت والأساليب الإحصائية المناسبة، وذلك بما يتماشى مع أهداف الدراسة كالآتي:

اختبار الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لتطبيق مبادئ الحوكمة على كفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية وفقًا لنموذج (SCAMELS).

تهدف هذه الفرضية إلى تحديد ما إذا كان هناك تأثير لمبادئ الحوكمة على كفاءة الأداء المالي وفقًا لنموذج .SCAMELS ولتحقيق ذلك، أُستخدِم تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression Analysis).

يظهر الجدول الآتي نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد لفرضيات الدراسة

جدول رقم (11): نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد لفرضيات الدراسة

النموذج			تحليل التباين ANOVA		معاملات الانحدار			
المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة	المتغير المستقل	قيمة β	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة
كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية وفقًا لأبعاد نموذج SCAMELS	0.87	0.76	89.10	0.000	وجود إطار فعال وملزم للحوكمة	0.73	14.70	0.010
					حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم المتساوية	0.63	13.57	0.000
					الاستدامة والمرونة	0.61	14.81	0.005
					الإفصاح والشفافية	0.67	16.22	0.003
					مسؤوليات مجلس الإدارة	0.67	18.66	0.000
					دور الهيئات الرقابية والمستثمرون	0.70	15.81	0.004

أظهرت النتائج بحسب ما يظهره الجدول أعلاه، وجود علاقة ارتباط إيجابية وقوية بين الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة وكفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية وفقًا لأبعاد نموذج (SCAMELS)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.87 (R) كما أن معامل التحديد (R^2)بلغ 0.76، مما يعني أن 76%من التغيرات في كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية وفقًا لأبعاد نموذج (SCAMELS)، يمكن تفسيرها بالتغيرات في تطبيق مبادئ الحوكمة.

بالإضافة إلى ذلك، كانت قيمة Fالمحسوبة 89.10عند مستوى دلالة (Sig. < 0.05). هذه النتائج تؤكد وجود تأثير دال إحصائيًا مبادئ الحوكمة على كفاءة الأداء المالي.

بناءً على هذه النتائج، رُفضت الفرضية الرئيسة الصفرية التي تنص على "لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة

إحصائية عند مستوى (0.05) لتطبيق مبادئ الحوكمة على كفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية وفقًا لنموذج "(SCAMELS)، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد أنه يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لتطبيق مبادئ الحوكمة على كفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية وفقًا لنموذج (SCAMELS)

كما أُختبرت الفرضيات الفرعية المتعلقة بأبعاد مبادئ الحوكمة، وكانت النتائج كالآتي:

أ. وجود إطار فعال ومُلزم للحوكمة: بلغ معامل الانحدار 0.73 (β) ، وقيمة t بلغت 14.70 عند مستوى دلالة 0.010. يشير هذا إلى أن كل تغير بوحدة واحدة في مبدأ وجود إطار فعال وملزم للحوكمة يؤدي إلى تغير بنسبة 73% في كفاءة الأداء المالي.

ب. حقوق المساهمين ومعاملتهم المتساوية :بلغ معامل الانحدار 0.63 (β) ، وقيمة t بلغت 13.57 عند مستوى دلالة 0.000. يشير هذا إلى أن كل تغير بوحدة واحدة في تطبيق مبدأ حقوق المساهمين ومعاملتهم المتساوية يؤدي إلى تغير بنسبة 63% في كفاءة الأداء المالي.

ج. الاستدامة والمرونة: بلغ معامل الانحدار 0.61 (β)، وقيمة t بلغت 14.81 عند مستوى دلالة 0.005. يشير هذا إلى أن كل تغير بوحدة واحدة في الاستدامة والمرونة يؤدي إلى زيادة بنسبة 61% في كفاءة الأداء المالي.

د. الإفصاح والشفافية :بلغ معامل الانحدار 0.67 (β)، وقيمة t بلغت 16.22 عند مستوى دلالة 0.003. يشير هذا إلى أن كل زيادة بوحدة واحدة في الإفصاح والشفافية تؤدي إلى زيادة بنسبة 67% في كفاءة الأداء المالي.

هـ. مسؤوليات مجلس الإدارة: بلغ معامل الانحدار 0.67 (β) ، وقيمة t بلغت 18.66 عند مستوى دلالة 0.000. يشير هذا إلى أن كل زيادة بوحدة واحدة في مسؤوليات مجلس الإدارة يؤدي إلى زيادة بنسبة 67% في كفاءة الأداء المالي.

و. دور الهيئات الرقابية والمستثمرون: بلغ معامل الانحدار 0.70 (β)، وقيمة t بلغت 15.81 عند مستوى دلالة 0.004 يشير هذا إلى أن كل زيادة بوحدة واحدة في دور الهيئات الرقابية والمستثمرون يؤدي إلى زيادة بنسبة 70% في كفاءة الأداء المالي.

جميع الفرضيات الفرعية الست المتعلقة بأبعاد مبادئ الحوكمة أظهرت تأثيرًا دالًا إحصائيًا على الحد من كفاءة الأداء المالي عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$. وعليه، رُفضت الفرضيات الصفرية الفرعية وقُبلت الفرضيات البديلة التي تشير إلى وجود تأثير لأبعاد مبادئ الحوكمة على كفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية.

التطبيق العملي لنموذج SCAMELS على البنوك الإسلامية اليمنية (2020–2023)

يركّز الباحثان في هذه الدراسة على اختبار مدى صلاحية تطبيق نموذج SCAMELS في البيئة المصرفية اليمنية، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة لثلاثة بنوك إسلامية يمنية تمثل عينة الدراسة التطبيقية، نظرًا لتوفر بياناتها الكاملة خلال فترة التحليل (2020–2023م).

وقد أُستخدِم متوسط بيانات الأعوام الأربع بهدف الحصول على مؤشرات كمية أكثر دقة واستقرارًا، مع

مراعاة حساسية الإفصاح الفردي لكل بنك على حدة. وتمثّل الغاية من هذا التحليل استخراج مؤشرات موضوعية من واقع البيانات المالية ومقارنتها بالنسب والمعايير المعيارية المعتمدة دوليًا، دون الخوض في تفصيل نتائج كل بنك على نحو منفرد، وذلك لضمان الحياد والموضوعية في تقييم كفاءة الأداء المالي والشرعي للبنوك الإسلامية اليمنية وفقًا لأبعاد نموذج SCAMELS.

تحليل الأداء وفق مكونات SCAMELS

يهدف هذا الجزء إلى اختبار قدرة نموذج SCAMELSعلى قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية خلال الفترة (2020–2023م)، من خلال تطبيق مكوناته السبعة على متوسط بيانات القطاع. وقد أظهرت نتائج الاختبار أن النموذج يتمتع بدرجة عالية من الحساسية والقدرة على التمييز بين أبعاد الأداء المختلفة، سواء المالية أو الإدارية أو الشرعية، وذلك كما يلي:

أولًا: كفاية رأس المال (C)

أثبتت المؤشرات المرتبطة بكفاية رأس المال فاعلية النموذج في التقاط مستوى الملاءة المصرفية؛ إذ أظهر أن متوسط كفاية رأس المال للقطاع بلغ 44%، وهو ما صنّفه النموذج ضمن المستوى القوي جدًا (1)، قادر على امتصاص الصدمات، بما يؤكد أن النموذج قادر على عكس قوة رأس المال واستيعاب المتطلبات الرقابية المحلية والدولية.

ثانيًا: جودة الأصول (A)

أظهر النموذج دقة في تقييم جودة الأصول من خلال استخدامه لمؤشرات التمويلات المتعثرة وتغطية المخصصات، حيث قُدّر التقييم المركب بـ 2.2 (مرضي)، بما يعكس أداءً مقبولًا إجمالًا مع وجود مخاطر ائتمانية تحتاج متابعة، ويدل ذلك على قدرة النموذج على التفريق بين مستويات المخاطر الائتمانية وتحديد اتجاهات التعثر ضمن إطار كمي موضوعي.

ثالثًا: كفاءة الإدارة (M)

بيّنت نتائج النموذج أن نسبة المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات (56%) ونسبة التمويلات إلى الودائع (21%) انعكستا في تقييم 3.2 (متوسط يميل للهامشي)، ويشير لعبء تشغيلي مرتفع وتوظيف ضعيف للودائع، مما يوضح أن النموذج يتمتع بقدرة مناسبة على قياس كفاءة الإدارة التشغيلية والتوظيف المالي بدقة كمية.

رابعًا: الربحية (E)

من خلال نسبة العائد على الأصول البالغة (3%) ونسبة العائد على حقوق الملكية البالغة (15%)، صنّف النموذج هذا البعد ضمن المستوى المتوسط المائل للقوة(2.5) ، وهو ما يثبت أن النموذج قادر على ربط مؤشرات الربحية بمستوى كفاءة استخدام الموارد المالية وقياس الأداء بطريقة متوازنة.

خامسًا: السيولة (L)

أظهرت نتائج السيولة العامة (73%) والأصول السائلة (59%) أن النموذج قيّم البعد عند المستوى القوي جدًا(1) من حيث السيولة لكن يكشف فجوة توظيف هذه الودائع، مما يدل على قدرته على قياس مرونة البنوك في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل واحتساب السيولة الفائضة بدقة.

سادسًا: الحساسية لمخاطر السوق (S)

من خلال مؤشري الأوراق غير الحكومية (3%) وانكشاف العملات الأجنبية (+2%)، أظهر النموذج قدرة واضحة على التعبير عن درجة الانكشاف السوقي وتصنيفها ضمن المستوى المرضي–القوي(1.3) ، ما يؤكد فاعلية النموذج في استشعار أثر المخاطر السوقية على الأداء المالي.

سابعًا: السلامة الشرعية (Sh)

كشف النموذج عن انخفاض ملموس في هذا البعد بنسبة تطهير بلغت 12% وتقييم (4.7) ضعيف جدًا وهو ما يؤكد قدرته على التقاط ضعف الالتزام الشرعي الكمي ودمجه في التقييم الكلي للأداء، ما يميّزه عن نموذج CAMELS التقليدي.

التقييم المركّب لمتوسط البنوك

أثبت تطبيق نموذج SCAMELS على بيانات البنوك الإسلامية اليمنية خلال الفترة (2020–2023م) فاعليته العالية في قياس وتقييم الأداء المالي والرقابي عبر مكوناته السبعة.

فقد أظهر النموذج قدرة متميزة على تمييز الفروقات الجوهرية بين مكونات الأداء، حيث بيّن نقاط القوة المتمثلة في كفاية رأس المال والسيولة، مقابل نقاط الضعف التي تتركز في كفاءة الإدارة ومستوى السلامة الشرعية.

ويؤكد ذلك أن النموذج يُعد أداة رقابية كمية قادرة على عكس الصورة الواقعية لأداء البنوك الإسلامية، من خلال دمجه بين الأبعاد المالية والإدارية والشرعية ضمن إطار تقييم متكامل.

كما أوضحت النتائج أن المؤشرات الرقمية المستخرجة جاءت متسقة ومنطقية، بما يعزّز صلاحية النموذج كأداة تقييم موضوعية يمكن الاعتماد عليها في الرقابة المصرفية للبنوك الإسلامية اليمنية مستقبلًا.

وبناءً على مكونات نموذج SCAMELS، بلغ التقييم المركّب لمتوسط القطاع المصرفي الإسلامي اليمني نحو(2.4) ، وهو ما يصنّف ضمن المستوى المتوسط. وقد أظهر النموذج ما يلي:

- **نقاط قوة رئيسة:** ملاءة رأسمالية مرتفعة، وسيولة وافرة، وحساسية منخفضة لمخاطر السوق.
- **نقاط ضعف ضاغطة:** كفاءة إدارية دون المستوى (تكاليف تشغيلية مرتفعة وتوظيف متدنٍ)، فجوة في توظيف السيولة، وضعف في تطبيقات السلامة الشرعية (نسب التطهير).

يلخص الجدول الآتي رقم (12) نتائج اختبار نموذج SCAMELS لمتوسط القطاع المصرفي الإسلامي اليمني (2020–2023):

جدول رقم (12): نتائج تطبيق نموذج SCAMELS لمتوسط القطاع المصرفي الإسلامي اليمني (2020–2023)

المكوّن	أهم المؤشرات القطاعية	نسبة القطاع	تقييم المؤشر	التقييم العام للمكوّن (رقمي)	مستوى التقييم (كتابي)
كفاية رأس المال (C)	نسبة كفاية رأس المال	%44	1 قوي جدًا	1.0	قوي جدًا
جودة الأصول (A)	(التمويلات المتعثرة/إجمالي التمويلات)	≈16%	5 ضعيف جدًا	≈2.2	مرَضي متوسط يميل للهامشي
	تغطية المخصصات للمتعثرة	≈80%	4 هامشي		
كفاءة الإدارة (M)	المصروفات التشغيلية/الإيرادات	56%	3 متوسط	≈3.2	

	(التمويلات/الودائع)	21%	4 هامشي		متوسط يميل للهامشي
الربحية (E)	العائد على الأصول	3%	1 قوي جدًا	≈2.5	متوسط يميل للقوة
	العائد على حقوق الملكية	15%	2 مرَضي		
السيولة (L)	نسبة السيولة العامة	73%	1 قوي جدًا	1.0	قوي جدًا (لأغراض السيولة)
	(التمويلات/الودائع)	21%	1 قوي جدًا		
حساسية السوق (S)	الأوراق غير الحكومية/الأصول	3%	1 قوي جدًا	≈1.3	مرَضي–قوي
	انكشاف العملات الأجنبية	2%+	1 قوي جدًا		
السلامة الشرعية (Sh)	نسبة تطهير الإيرادات المخالفة	≈12%	5 ضعيف جدًا	≈4.7	ضعيف جدًا

أظهر تطبيق نموذج SCAMELS على البيانات المالية للبنوك الإسلامية اليمنية خلال الفترة (2020–2023م) نتائج دقيقة وشاملة تعكس واقع أدائها المالي والإداري والشرعي. وقد بيّن التحليل وجود تباين جوهري بين البنوك في مؤشرات كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وكفاءة الإدارة، والربحية، والسيولة، والحساسية لمخاطر السوق، والسلامة الشرعية، بما يعكس اختلاف السياسات التشغيلية والرقابية فيما بينها.

فقد أظهرت النتائج ملاءة رأسمالية مرتفعة بمتوسط (44%) تفوق المتطلبات الرقابية المحلية والدولية، ومستوى سيولة عالٍ بلغ (73%) يدل على استقرار نقدي قوي، في حين برزت فوارق واضحة في جودة الأصول والربحية وكفاءة الإدارة نتيجة تفاوت مستويات المخاطر الائتمانية والسياسات التشغيلية. كما كشف التحليل عن قصور نسبي في السلامة الشرعية تمثل في انخفاض متوسط الإيرادات المطهّرة (12%)، رغم وجود هيئات رقابة شرعية في جميع البنوك.

وتؤكد هذه النتائج أن النموذج نجح في التمييز بدقة بين الأداء المالي والرقابي والشرعي للبنوك الإسلامية اليمنية، وتمكّن من تحديد مواطن القوة والضعف بموضوعية، مما يعكس قدرته القياسية والتفسيرية العالية في البيئة المصرفية اليمنية.

وبناءً على ذلك، **يُرفض فرض العدم** الذي ينص على أن **نموذج SCAMELS غير ملائم لقياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية**، ويتم قبول **الفرضية البديلة** التي تقرّ بأن **النموذج يُعد إطارًا ملائمًا وفعالًا لقياس وتحليل الأداء المالي والشرعي في البنوك الإسلامية اليمنية.**

وعليه، يمكن القول إن تطبيق نموذج SCAMELS أثبت صلاحيته وموثوقيته العلمية في تقييم الأداء المصرفي الإسلامي، وقدرته على إبراز الفروقات الجوهرية بين البنوك محل الدراسة، مما يجعله أداة رقابية وتحليلية قابلة للتطبيق في قياس كفاءة الأداء المالي، والاستقرار المصرفي، ومستوى الالتزام الشرعي في البنوك الإسلامية اليمنية.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات من الدراسة الميدانية:

1. وُجدت علاقة ارتباط إيجابية قوية بلغت (0.87) بين الالتزام بمبادئ الحوكمة وكفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية، وفقًا لأبعاد نموذج SCAMELS.
2. ثبت وجود أثر معنوي وإيجابي لتطبيق مبادئ الحوكمة على كفاءة الأداء المالي، كما تبيّن أن لكل مبدأ من مبادئ الحوكمة تأثيرًا دالًا إحصائيًا على كفاءة الأداء المالي.
3. يُعدّ الالتزام بمبادئ الحوكمة عاملًا حاسمًا في تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستقرار المالي للبنوك الإسلامية اليمنية.
4. جميع مبادئ الحوكمة تسهم إسهامًا إيجابيًا ومباشرًا في تحسين الأداء المالي وتعزيز الاستدامة المؤسسية في البنوك.
5. للجهات الرقابية – وفي مقدمتها البنك المركزي اليمني – دورًا محوريًا في رفع كفاءة الأداء المالي للبنوك من خلال الإشراف والالتزام بالمعايير الرقابية والحوكمية.
6. يتمتع نموذج SCAMELS بقدرة تفسيرية عالية بلغت ($R^2 = 0.76$) في تفسير التباين في الأداء المالي بين البنوك، مما يؤكد موثوقيته العلمية وقدرته على القياس الموضوعي.
7. أثبتت النتائج الميدانية أن نموذج SCAMELS أداة فعّالة في تشخيص وتحليل الأداء المالي والشرعي للبنوك الإسلامية اليمنية، وقادر على تمييز الفروقات الجوهرية في كفاءتها التشغيلية والالتزام الشرعي.

الاستنتاجات من الدراسة التطبيقية:

1. أثبتت الدراسة التطبيقية فعالية نموذج SCAMELS كإطار تقييم شامل يجمع بين الأبعاد المالية والشرعية، متفوقًا على أدوات التقييم التقليدية في دقته وشموليته.
2. يتميز النموذج بهيكل متكامل يضم ستة مؤشرات مالية ومؤشرًا سابعًا للسلامة الشرعية، ما يجعله الأداة الوحيدة القادرة على تقييم الأداء المالي والشرعي في آنٍ واحد وفق معايير AAOIFI وIFSB.
3. برهن التطبيق العملي على مرونة النموذج وقدرته على التكيّف مع محدودية البيانات في البيئة المصرفية اليمنية، واستخراج مؤشرات كمية دقيقة رغم ضعف التجانس المحاسبي وتقلبات الظروف الاقتصادية.
4. أظهرت النتائج أن الاختلافات الطفيفة في القياس تُعزى إلى ضعف الإفصاح الشرعي وتفاوت مستوى الشفافية، مما يؤكد حاجة البنوك إلى تعزيز نظم الإفصاح والحوكمة الشرعية.
5. يتكامل نموذج SCAMELS مع الأطر الدولية للإشراف المصرفي (BIS, IMF, IFSB, AAOIFI)، مما يعزز إمكانية اعتماده كأداة رقابية موحّدة للبنوك الإسلامية في البيئات النامية.
6. أثبت النموذج أنه إطار تحليلي وقياسي متكامل يمكن الاعتماد عليه في ربط الحوكمة بالأداء المالي، وفي الاستخدام الإداري والرقابي الشامل لتصنيف البنوك ومقارنة أدائها عبر الزمن.

التوصيات:

أولًا: للبنك المركزي اليمني

في ضوء النتائج التي أظهرت أثرًا إيجابيًا لمبادئ الحوكمة على كفاءة الأداء المالي، وأهمية الدور الرقابي للبنك المركزي، توصي الدراسة بـ:

1. تبنّي سياسة وطنية شاملة للحوكمة المصرفية تُلزم جميع البنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة فعليًا وربط الالتزام بها بترخيص النشاط وتجديده.
2. إعداد دليل وطني موحّد للحوكمة المصرفية يتكامل مع معايير AAOIFI وIFSB وBasel وOECD، ويراعي خصوصية الصيرفة الإسلامية في اليمن.
3. اعتماد نموذج SCAMELS كإطار رقابي إلزامي لتقييم الأداء المالي والشرعي للبنوك الإسلامية، مع تحديث اللوائح والضوابط الحوكمية بصفة دورية.
4. تعزيز الرقابة المبنية على المخاطر (RBS) للكشف المبكر عن الضعف المالي أو التشغيلي، وتضمين مؤشرات السلامة الشرعية ضمن أدوات التقييم الاحترازي.
5. إنشاء قاعدة بيانات مصرفية موحدة للبنوك الإسلامية تتيح المقارنة الموضوعية وتدعم قرارات الإشراف والرقابة.
6. إلزام البنوك بتقارير إفصاح مالية وشرعية دورية تعكس كفاءة الإدارة في السيولة والمخاطر والائتمان ومستوى الالتزام بالحوكمة.
7. نشر نتائج التقييم المالي والشرعي بشفافية ضمن التقارير السنوية للبنك المركزي لتعزيز الانضباط والتنافسية المؤسسية.

ثانيًا: للبنوك الإسلامية

استنادًا إلى النتائج التي أثبتت وجود علاقة إيجابية قوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة وكفاءة الأداء المالي، توصي الدراسة:

1. على مستوى مبادئ الحوكمة:

- تعزيز استقلالية وفعالية مجالس الإدارة ولجان التدقيق والمخاطر من خلال مواثيق واضحة تفصل بين السلطات التنفيذية والرقابية، مع التدريب المستمر للأعضاء.
- تطوير أنظمة الرقابة والمراجعة الداخلية لضمان الشفافية وتوافقها مع مبادئ الحوكمة الحديثة ومعايير التدقيق الدولي.
- رفع كفاءة الإدارة التشغيلية عبر نظم تقييم أداء قائمة على الكفاءة والإنتاجية والانضباط المالي.
- تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية باستقلالية تامة وضمان إصدار تقارير منشورة عن مستوى الالتزام بمعايير .AAOIFI.

2. على مستوى أبعاد نموذج SCAMELS:

في ضوء ما أظهرته النتائج التطبيقية من تباين في كفاءة الأداء المالي، توصي الدراسة بما يلي:

- كفاية رأس المال: توجيه الفوائض نحو استثمارات إنتاجية حقيقية تعزز الملاءة والاستدامة.
- **جودة الأصول:** تحسين إدارة الائتمان والمتابعة للحد من التعثر ورفع جودة المحفظة التمويلية.
- **كفاءة الإدارة:** ربط الأداء الإداري بالمؤشرات المالية وتفعيل نظم رقابة داخلية فعالة.
- **الربحية:** تنويع مصادر الدخل وابتكار منتجات تمويلية تحقق عوائد متوازنة مع المخاطر.

- **السيولة:** إدارة السيولة بكفاءة عبر أدوات استثمارية إسلامية منخفضة المخاطر.
- **الحساسية للمخاطر:** تعزيز التحوط ضد تقلبات السوق والانكشاف على العملات الأجنبية.
- **السلامة الشرعية:** ترسيخ الحوكمة الشرعية وتفعيل الإفصاح عن نسب التطهير الشرعي بشفافية.
- كما توصي الدراسة **باعتماد نموذج SCAMELSكأداة تقييم داخلي** لتحليل كفاءة الأداء المالي والتشغيلي وتحديد نقاط القوة والضعف في ضوء مكوناته السبعة.

ثالثًا: للمدققين الخارجيين

في ضوء ما أظهرته النتائج من تباين في جودة الإفصاح والحوكمة، توصي الدراسة بما يلي:

1. اعتماد نموذج SCAMELS كإطار شامل في تقارير المراجعة يتجاوز النطاق المحاسبي إلى مؤشرات الحوكمة والأداء الشرعي.
2. دمج مؤشرات SCAMELS الرئيسة (كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، السيولة) لتعزيز دقة التقييم.
3. تطبيق منهج التقييم الاستباقي للمخاطر للكشف المبكر عن نقاط الضعف وتقديم تنبيهات للإدارة العليا.
4. تقييم كفاءة أنظمة إدارة المخاطر ومدى توافقها مع IFSB وIFRS والضوابط الشرعية.
5. تعزيز مصداقية التقارير المالية والشرعية عبر مراجعة التوافق بين القوائم المالية وتقارير الهيئات الشرعية.
6. تفعيل التنسيق المهني بين المراجعين والبنك المركزي والهيئات الشرعية لتوحيد منهجية التقارير والإفصاح.

رابعًا: للباحثين والدراسات المستقبلية

بناءً على ما كشفت عنه الدراسة من فاعلية نموذج SCAMELS وإمكان تطويره، توصي الدراسة بـ:

- إجراء دراسات مقارنة لقياس كفاءة النموذج في بيئات مصرفية مختلفة ومقارنته بالنماذج التقليدية.
- تطوير النموذج بإضافة مؤشرات حديثة تعكس الاستدامة والحوكمة الرقمية والإفصاح (ESG & Disclosure) وربطها بالأداء المالي.
- توسيع الدراسات التطبيقية في البيئات المصرفية النامية لاختبار ملاءمة النموذج وظروف البيانات المحدودة.
- ابتكار مؤشرات كمية ونوعية لقياس أثر السلامة الشرعية على الأداء المالي والاستدامة المؤسسية.

المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية:

[1] **ابن منظور، محمد بن مكرم.** (2003). لسان العرب (ج12، ص141). بيروت: دار صادر.

[2] **أبو سيف، عماد.** (2021). إدارة الأداء في المؤسسات المصرفية. عمّان: دار الحامد.

[3] **البنك الإسلامي للتنمية،** (2023)، تقرير الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية. جدة: الإدارة العامة للبحوث والسياسات.

[4] **البنك المركزي اليمني،** (1996)، المنشور الدوري رقم (6) بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية. صنعاء.

[5] **البنك المركزي اليمني،** (1997)، المنشور الدوري رقم (2) بشأن كفاية رأس المال؛ والمنشور الدوري رقم (3) بشأن نسبة السيولة؛ والمنشور الدوري رقم (9) بشأن القروض بالعملات الأجنبية؛ والمنشور الدوري رقم (10) بشأن إدارة مخاطر الائتمان، صنعاء.

[6] **البنك المركزي اليمني**، (1999)، المنشور الدوري رقم (3) بشأن مخاطر التركزات الائتمانية؛ والمنشور الدوري رقم (4) بشأن الإقراض لذوي العلاقة، صنعاء.

[7] **البنك المركزي اليمني**، (2009)، المنشور الدوري رقم (5) بشأن إدارة مخاطر السيولة، صنعاء.

[8] **البنك المركزي اليمني**، (2013)، المنشور الدوري رقم (3) بشأن دليل حوكمة البنوك، صنعاء.

[9] **بلقصور، رُقية، والعمراوي، حنان**. (2021). تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نموذج CAMELS – دراسة قياسية على دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2010–2016). مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد (5)، العدد (1)، 37–54.

[10] **الجابري، خالد، (2015)**، تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية، المجلة العلمية للدراسات التجارية، (3).

[11] **السالمي، ح.، والخليفي، م.** (2020). تقييم أداء البنوك الإسلامية باستخدام CAMELS. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، 11(3)، 60–75.

[12] **الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني**. (1994). تاج العروس من جواهر القاموس. الكويت: وزارة الإعلام.

[13] **دهيرب، محمد سمير**، (2009). نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات CAMELS في ظل المخاطر. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 11(45)، 181–182.

[14] **صندوق النقد العربي**، (2022)، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، أبو ظبي.

[15] **الطبري، محمد بن جرير**. (2000). جامع البيان في تأويل القرآن. القاهرة: دار هجر.

[16] **القحطاني، محمد، والشهري، صالحة**، (2022)، أثر تطبيق حوكمة الشركة على تحسين كفاءة الأداء المالي في البنك الأهلي السعودي، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (33)، 95–110.

[17] **الوابل، سعد بن علي**. (2019). أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على كفاءة أداء المصارف في المملكة العربية السعودية. Global Journal of Economics and Business، 6 (1)، 19–

[18] **الصفّار، سهاد صبيح، والفلاحي، علي خضير عباس**. (2021). مدى التزام المصارف بمبادئ حوكمة الشركات إيفاءً بمتطلبات البنك المركزي – دراسة في مصرف الموصل للتنمية. مجلة كلية التراث الجامعة، العدد (31)، 429–433.

[19] **خلف، سحر ناجي**. (2023). أثر مبادئ الحوكمة على ممارسة وإدراك أهمية التحفظ المحاسبي في التقارير المالية – دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية العراقية. مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد (4)، العدد (2)، 55–57.

[20] **الزنيدي، إيمان محمد، والنويران، ثامر علي**. (2021). أثر الالتزام بمبادئ الحوكمة المؤسسية على كفاءة البنوك الإسلامية الأردنية – دراسة ميدانية. مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد (11)، العدد (2)، 756–761.

[21] **الخلايلة، حسام عبد الله**. (2020). أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الأداء المالي للبنوك الأردنية. مجلة جامعة العلوم الإسلامية، عمّان، الأردن، المجلد (12)، العدد (3)، 1–25.

[22] **المطيري، توفيق محسن حسين، والخماس، عبد الرضا فرج**. (2022). أثر تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة رقابية على المصارف التجارية الخاصة في العراق للمدة (2016–2020). مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (17)، العدد (58)، 22–23.

[23] **بوجنانه، جمال، وبلعروق، عبد الغني**. (2020). دور نموذج CAMELS في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الجزائرية. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، المجلد (8)، العدد (2)، 45–70

[24] **بورقبة، شوقي**. (2022). تقييم أداء البنوك الإسلامية الجزائرية باستخدام طريقة CAMELS. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، المجلد (9)، العدد (3)، 1081–1084.

[25] **بن عمر، محمد البشير، ونصير، أحمد.** (2017). تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2014–2015). مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية، العدد (7)، 26–30.

[26] **حميد، طيبة ماجد، وعبد الله، غيث أركان.** (2022). استخدام أنموذج CAMELS وأثره في تقييم السلوك المصرفي – دراسة حالة مصرف بغداد. مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، المجلد (52)، العدد (1)، 169–171.

[27] **حميدي، سعد غانم.** (2023). مدى استخدام مؤشر الربحية لأنموذج CAMELS وفق متطلبات الحوكمة المصرفية – دراسة تطبيقية على مصرف بغداد العراقي للمدة (2016–2020). مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (15)، العدد (47).

[28] **عبد الرحمن، محمد.** (2019). أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية – دراسة ميدانية على المصارف السودانية. مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

[29] **عكار، عبد القادر، وسلطان، لطيفة.** (2020). أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات المصرفية الجزائرية. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة بسكرة، العدد (12).

[30] **عواد، خالد.** (2021). الحوكمة المصرفية وأثرها على الأداء المالي – دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد.

[31] **قبايلي، نادية.** (2018). دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية – دراسة حالة بنك الخليج الجزائري ومصرف السلام الجزائري. مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي.

[32] **محمد، جلال.** (2020). أثر الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي – دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية. مجلة الجامعة الأردنية للعلوم الإدارية، الأردن، المجلد (7)، العدد (4)، 101–120.

[33] **هرامزة، عبد الله، وخليل، حسين.** (2021). تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام مؤشرات نموذج CAMELS – دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي السعودي. مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الملك خالد، السعودية، المجلد (11)، العدد (3)، 221–240.

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

[1] AAOIFI. (2015). Governance standards for Islamic financial institutions (GSIFI). Manama, Bahrain: Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions.

[2] **AAOIFI. (2022).** *Shari'ah standards for Islamic financial institutions.* Manama, Bahrain: Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions.

[3] ***Abdul Rahman, A. R., & Rozzani, N. (2013).*** *CAMELS and performance evaluation of banks in Malaysia: Conventional versus Islamic. Journal of Islamic Finance and Business Research, 2(1), 36–45.*

[4] ***Al-Dahri, S. (2010).*** *Counselling psychology: Its methods and theories. Amman: Dar Wael Publishing.*

[5] ***Archer, S., & Haron, A. (2022).*** *Performance and governance in Islamic financial institutions. Jeddah: Islamic Research and Training Institute (IRTI).*

[6] ***Bank for International Settlements (BIS). (2023).*** *Basel III: Market risk framework. Basel: BIS Publishing.*

[7] ***Bank Negara Malaysia. (2019).*** *Shariah governance policy document. Kuala Lumpur: Bank Negara Malaysia.*

[8] **Basel Committee on Banking Supervision. (2010).** *Enhancing corporate governance for banking organisations.* Basel: Bank for International Settlements.

[9] ***Berrani, S., & Hacimi, Y. (2021).*** *The role of corporate governance in improving the banks' financial performance: Empirical evidence from listed banks in the Saudi market. Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies, 7(3), 11–30. https://doi.org/10.32602/jafas.2021.01*

[10] **Brigham, E. F., & Houston, J. F. (2019).** *Fundamentals of financial management* (15th ed.). Boston: Cengage Learning.

[11] **Chapra, M. U., & Ahmed, H. (2020).** *Corporate governance in Islamic financial institutions.* Jeddah: Islamic Development Bank (IsDB).

[12] **Corporate Finance Institute (CFI). (n.d.).** *CAMELS and SCAMELS framework overview.* Retrieved from https://corporatefinanceinstitute.com

Publishing. https://doi.org/10.1787/9789264236882-en

[21] **OECD. (2023).** *G20/OECD principles of corporate governance 2023.* Paris: OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/17e03cd2-en

[22] **Office of the Comptroller of the Currency (OCC). (2019).** *Comptroller's handbook: Bank supervision process* (incl. CAMELS components, pp. 68–79). Washington, DC: U.S. Department of the Treasury.

[23] **Office of the Comptroller of the Currency (OCC). (2022).** *Comptroller's handbook: Large bank supervision* (v1.2). Washington, DC: U.S. Department of the Treasury.

[24] **Rose, P. S., & Hudgins, S. C. (2013).** *Bank management & financial services* (9th ed.). New York: McGraw-Hill.

[25] **Rostami, M. (2015).** *CAMELS analysis in banking industry. Global Journal of Engineering Science and Research Management*, 2(11), 10–26.

[26] **Sarfraz, A., & Rizwan, M. (2024).** *Evaluating the performance of selected banks using the CAMELS model. International Journal of Research & Public Review*, 5(5).

[27] **Sinkey, J. F. (2002).** *Commercial bank financial management in the financial-services industry* (6th ed.). Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.

[28] **Van Greuning, H., & Bratanovic, S. B. (2020).** *Analyzing banking risk: A framework for assessing corporate governance and risk management* (4th ed.). Washington, DC: World Bank

[13] ***Dang, U. (2011).*** *The CAMEL rating system in banking supervision: A case study. Helsinki: ARCADA University of Applied Sciences.*

[14] ***Dincer, H., Gencer, G., Orhan, N., & Sahinbas, K. (2011).*** *A performance evaluation of the Turkish banking sector after global crisis via CAMELS ratios. Procedia - Social and Behavioral Sciences, 24, 1530–1545.* https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2011.09.120

[15] **FDIC. (2022).** *Risk management manual of examination policies – CAMELS ratings.* Washington, DC: Federal Deposit Insurance Corporation.

[16] **IFAC. (2017).** *Enhancing organizational reporting: Integrated reporting key (Policy Position 8).* New York: International Federation of Accountants.

[17] **IFSB. (2009, 2021, 2023)**. Guiding principles on Shari'ah governance systems (IFSB-10); Guiding principles on risk management for institutions offering Islamic financial services; Revised guiding principles on corporate governance for institutions offering Islamic financial services (IFSB-3 Revised). Kuala Lumpur: Islamic Financial Services Board.

[18] **IMF. (2022).** *Financial soundness indicators compilation guide (2nd ed.).* Washington, DC: International Monetary Fund.

[19] **Mulewa, C., Ngugi, J., & Muathe, S. (2019).** *Financial performance and firm value: The mediating role of corporate governance. Journal of Finance and Accounting*, 7(2), 56–66.

[20] ***OECD. (2015).*** *G20/OECD principles of corporate governance. Paris: OECD*